جامعة
بنغازي الحديثة

مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

مجلة علمية الكترونية محكمة

Journal of Benghazi Modern University of Sciences and Humanities

العدد الثالث
لسنة 2019

حقوق الطبع محفوظة

شروط كتابة البحث العلمي في مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

1- الملخص باللغة العربية وباللغة الانجليزية (150 كلمة).
2- المقدمة، وتشمل التالي:
- ❖ نبذة عن موضوع الدراسة (مدخل).
- ❖ مشكلة الدراسة.
- ❖ أهمية الدراسة.
- ❖ أهداف الدراسة.
- ❖ المنهج العلمي المتبع في الدراسة.

3- الخاتمة. (أهم نتائج البحث - التوصيات).
4- قائمة المصادر والمراجع.
5- عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة متضمنة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

القواعد العامة لقبول النشر

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية؛ والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية (النتائج) والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى أو مستل من رسالة أو اطروحة علمية.
- أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Arial 'Body') للغة العربية. وحجم الخط (12) بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية.
- أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وتثبيت هوامش البحث في نفس الصفحة والمصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المراجع بذكر اسم المؤلف، ثم يوضع تاريخ نشرة بين حاصرتين، ويلي ذلك عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات (المجلات، المؤتمرات العلمية، الندوات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.

2. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150 كلمة) بحيث يتضمن مشكلة الدراسة، والهدف الرئيسي للدراسة، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة. ووضع الكلمات الرئيسية في نهاية الملخص (خمس كلمات).

3. تحتفظ مجلة جامعة بنغازي الحديثة بحقها في أسلوب إخراج البحث النهائي عند النشر.

إجراءات النشر

ترسل جميع المواد عبر البريد الالكتروني الخاص بالمجلة جامعة بنغازي الحديثة وهو كالتالي:

- ✓ يرسل البحث الكترونياً (Word + Pdf) إلى عنوان المجلة info.jmbush@bmu.edu.ly او نسخة على CD بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبة العلمي، ومكان عملة، ومجاله.
- ✓ يرفق مع البحث نموذج تقديم ورقة بحثية للنشر (موجود على موقع المجلة) وكذلك ارفاق موجز للسيرة الذاتية للباحث إلكترونياً.
- ✓ لا يقبل استلام الورقة العلمية الا بشروط وفورمات مجلة جامعة بنغازي الحديثة.
- ✓ في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضة على مُحكِّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
- ✓ يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال شهرين من تاريخ الاستلام للبحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سينشر فيه البحث.
- ✓ في حالة ورود ملاحظات من المحكِّمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ✓ الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
- ✓ الأفكار الواردة فيما ينشر من دراسات وبحوث وعروض تعبر عن أراء أصحابها.
- ✓ لا يجوز نشر إي من المواد المنشورة في المجلة مرة أخرى.
- ✓ يدفع الراغب في نشر بحثه مبلغ قدره (400 د.ل) دينار ليبي إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (200 $) دولار أمريكي إذا كان الباحث من خارج ليبيا. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو: **(بنغازي – ليبيا - مصرف التجارة والتنمية، الفرع الرئيسي - بنغازي، رقم 001-225540-0011. الاسم (صلاح الأمين عبدالله محمد)**.
- ✓ جميع المواد المنشورة في المجلة تخضع لقانون حقوق الملكية الفكرية للمجلة.

info.jmbush@bmu.edu.ly

00218913262838

د. صلاح الأمين عبدالله
رئيس تحرير مجلة جامعة بنغازي الحديثة
Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly

أطار مُقترح لقياس وإدارة مخاطر الأعمال المصرفية - دراسة ميدانية على المصارف العاملة في ليبيا

*** أ. د. منيرة حامد حرم سيدهم، ** أ. وليد إبراهيم محمد البرغثي**

(* أستاذ مشارك - كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة تونس المنار - تونس. مُحاضر مُساعد - رئيس قسم المصارف والاستثمار، المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية – بنغازي - ليبيا)

الملخص:

كان الهدف الرئيسي من الدراسة هو وضع أطار مُقترح دراسي يمكن منه قياس وإدارة مخاطر الأعمال في المصارف التجارية، وذلك في ظل ظروف البيئة الليبية ومُساعدة المصرف على الاستفادة من تطبيق الطريقة المناسبة والمتقدمة لقياس وإدارة مخاطر الأعمال للالتزام بالضوابط الرقابية. وقد تناولت الدراسة في ضوء ما تتطلبه لجنة بازل **"2"** من تحقيق الحد الأدنى لرأس المال المصرفي، ومراجعة السلطات الرقابية، وانضباط السوق. وان يتم إنشاء إدارة للمخاطر الإعمال وان تكون مفعلة وان تستخدم المصارف التعريف بمخاطر الإعمال كمرجع لها مع تقسيمها إلى عدد من التصنيفات وهي مخاطر استراتيجية (**الإعمال**) مخاطر النظم، مخاطر الموارد البشرية، مخاطر العمليات، مخاطر القانونية وغيرها من المخاطر. ويتم قياس مخاطر الإعمال باستخدام أساليب أكثر دقة لتحديد رأس المال المناسب للمصرف. وقد اقتصرت الدراسة على وجود مكونات للمخاطر الأعمال بين مصارف القطاع العام عن مكونات للمخاطر في مصارف القطاع الخاص، وشملت الدراسة الميدانية على اختبارات الفروض والاختبارات الإحصائية والخلاصة والنتائج والتوصيات الخاصة بالدراسة عن طريق قائمة الاستقصاء (**الاستبانة**). ويوصي الباحثان بالأهمية بأنه يجب على المصارف الإفصاح عن مخاطر الإعمال كمياً ونوعياً في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، ويتم ذلك في ضوء صدور معيار تقرير مالي دولي جديد يلزم المصارف بالإفصاح عن المخاطر بصفة عامة ومخاطر الإعمال بصفة خاصة.

Proposed Framework to measure and manage banking business risks

Abstract

The major target of the study is to establish a proposal framework through which we can measure and manage business risks under the Libyan environment conditions and help a bank to make use of applying the proper and advanced method to measure and manage business risks to be complied with the control criteria , the study has dealth with achieving the minimum bank capital, control authorities revision and market discipline , and a business risks management should be set up and activated and banks shall have to use risk definition as a reference thereof together with dividing the business risks into a number of classifications, namely, strategic risks (**Business**), system risks, human resources risks , transaction risks, legal risks and other risks, and business risks measurement is to be done by using the most accurate methods to determine the bank's appropriate capital . the study was restricted to the presence of business risk components among the banks of the public sector about the components in the private sector, the field study included the hypotheses tests and statistical tests and the abstract, outcomes and recommendations of the study through the (**questionnaire**) The authors recommend that banks should disclose quantitative and qualitative risks in the full disclosure of financial statements, in light of the issuance of a new international financial reporting standard requiring banks to disclose risks in general and business risks in particular.

1 . المقدمة:

"إن تطور وتعقد الخدمات والإعمال المالية والمصرفية، وزيادة الاعتماد على التقنيات المتقدمة حالياً وتوسع المصارف في ممارسة أنشطتها على المستوى المحلي والدولي، بالإضافة إلى الاعتماد على جهات أخرى في توفير بعض الإعمال" . (Erek , 1997 , p : 45)

"وكما تعتبر المصارف من المؤسسات المالية الأكثر تعرضاً لمجموعة من المخاطر التي تشمل المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية والاستراتيجية (**الأعمال**) وعلى الرغم من أن المخاطر الائتمانية والسوقية قد نالت حظاً وافراً من الدراسات العلمية بشأن قياسها والرقابة عليها إلا أن مخاطر الأعمال لم تنل الاهتمام الكافي بشأنها". (Machlin , 2003 , p : 9).

"وإن الإخفاق في التعرف على مخاطر الإعمال في الوقت المناسب يمكن أن يترجم إلى خسارة ضخمة للمصارف ويمكن إن تؤدي إلى إفلاسها، ويرجع فشل العديد من المصارف في العالم إلى مخاطر الأعمال التي تقدم لعملائها"، وذلك بسبب. (Crouhy and Galai , , p : 475) 2001 .

- ازدياد التقدم التكنولوجي .
- ابتكار أدوات مالية جديدة .
- تشعب أنشطة المصارف .

فمن الواضح أن مخاطر الأعمال* تختلف عن المخاطر المصرفية الأخرى حيث أنها لا ترتبط بشكل مباشر بالعائد المتوقع ولكنها تقع في صلب طبيعة نشاط المصرف مما يؤثر على عملية إدارة المخاطر. وتعتبر تشخيص المخاطرة غاية في الأهمية من حيث التطوير اللاحق للرقابة والمتابعة للأعمال .

ولقد أدى نمو الأسواق المالية الدولية والتنوع الكبير في الأدوات المالية التي تقدمها المصارف ، فضلاً عن توسع المصارف في مجالات تقديم منتجات وخدمات جديدة ومتنوعة والتقدم التكنولوجي الكبير في مجال الصناعة المصرفية إلى زيادة مخاطر الأعمال وبالتالي زادت الحاجة إلى قياس وإدارة مخاطر الأعمال للمصارف التجارية . (Fotios , 2015) .

1 . 1 الدراسات السابقة:

– دراسة (Anonymous ، 1995):

تناولت هذه الدراسة أهمية نظم إدارة المخاطر في المصارف في تلبية احتياجاتها الداخلية والخارجية، وقد أشارت الدراسة إلى انه وفقاً لمسح تم على **200** من المصارف الرائدة في المملكة المتحدة ، وفقد تبين إن معظم المؤسسات المالية تقر بعدم كفاية نظم إدارة المخاطر لديها كما تبين من المسح انه بالرغم من إن المؤسسات تعطي أولوية كبيرة لإدارة المخاطر إلا انه لا يوجد لديها تحديد دقيق لكيفية السيطرة على هذه المخاطر.

- دراسة (Michel Gronhy, Dan Galai, Robert Mark, 2001):

أشارت هذه الدراسة إلى أن أي نظام مُحاسبي لحساسية الخطر ويجب أن يوازن ما بين الدقة ودرجة التعقيد من جهة، ومن جهة أخرى إن يأخذ في الاعتبار إمكانية التطبيق ، حيث إن معظم المشاكل تنشأ بالنسبة لأي نظام عندما يطبق على عناصر غير خطية، ومن ثم لا يكون له أي قيمة مضافة .

* هي المخاطر الناجمة عن اتخاذ إدارة المصرف قرارات خاطئة أو تنفيذ القرارات بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب ، الأمر الذي قد يؤدي إلى إلحاق خسائر أو ضياع فرص بديلة .

وأشارت الدراسة إلى إن المنهج التقليدي للمُحاسبة ينظر إلى الأحداث التي وقعت بالفعل مثل الأرباح أو الخسائر التي تحققت وتحليلها إلا أن عدم التأكد المتعلق بالمستقبل لم يتم قياسه على الإطلاق ومن ثم فإن دور المُحاسبة لا يجب أن يقف عند ذلك الحد حتى في ظل الدور التقليدي الذي كانت المصارف تقوم به وهو تقديم القروض والقيام بدور الوساطة المالية.

- دراسة (Kaliman, J, 2003):

هدفت الدراسة إلى التعريف بماهية مخاطر الأعمال وأهميتها وكيفية قياسها، والهدف الأساس من الدراسة هو كيفية ضبط مخاطر الأعمال. كما أشارت الدراسة إلى أنه من خلال تخفيض التشغيل فإن الإدارة تخفض أيضاً من تقلبات صافي الدخل وهو الأمر الذي يسهم في زيادة قيمة المساهمين، وتوضح الدراسة أن السبب في عدم كفاءة المديرين الماليين في إدارة مخاطر الأعمال إنما يرجع إلى إن النماذج المستخدمة ليست لها هدف وليست ملائمة ولا يمكن الاعتماد عليها، ويقدم نموذجان جديدان لقياس وضبط مخاطر الأعمال هما:

- نموذج دلتا **Delta Model** .
- نظرية القيمة المطلقة **(EVT) Extra Value Theory** .

وتقاس الانحرافات في أنشطة العمليات من خلال نموذج دلتا أما الأحداث غير المتكررة فتقاس عن طريق نموذج القيمة المطلقة.

- دراسة (محمد عبدالفتاح، 2008):

تقوم الدراسة على تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على مخاطر الإدارة والمخاطر المصرفية، كما قام الباحث بوضع رأي بأنه ينبغي لتمويل القياس الوصفي للمخاطر الواردة في النموذج المتكامل للأداء المتوازن والمخاطر المصرفية، وأن يتم قياس مجموعة المؤشرات في شكل تدرج أو وزن يبدأ من الواحد إلى أربعة مثلاً، حيث يمثل الرقم واحد مخاطر منخفضة، ويمثل الرقم اثنين مخاطر متوسطة، ويمثل الرقم ثلاثة مخاطر مرتفعة، ويمثل الرقم أربعة مخاطر مرتفعة جداً.

ثم تم حساب متوسط لمجموعات المؤشرات في كل خلية من خلايا النموذج المُقترح الستة عشر، وبالتالي يكون هناك تصوير واضح أما فريق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لخريطة المؤثرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف حسب أهمية كل منها .

وكما أشارت الدراسة أيضاً بأنه يستطيع مدير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر من خلال عملية القياس الكمي من وضع خطة متناسقة للمراجعة الدورية بحيث يتم تركيز الإجراءات بصورة أكبر على المناطق التي تحتوي على مخاطر مرتفعة جداً، ثم على المناطق المرتبطة بمستوى أقل من المخاطرة وهكذا.

– دراسة (حكمت سيد محمد، 2010):

تقوم الدراسة على وضع إطار مُحاسبي يمكن من قياس المخاطر التشغيلية وإدارة هذه المخاطر في المصارف التجارية، وكما قامت الباحثة بوضع آلية للقياس العلمي للمخاطر التشغيلية، ووضع آلية مناسبة لإدارة المخاطر التشغيلية واقتراح منهج للتنبؤ بالمخاطر التشغيلية التي يتعرض لها المصرف، ومساعدة المصرف على تخصيص رأس المال المناسب لمقابلة المخاطر التشغيلية، وأيضا الاستفادة من تطبيق الطريقة المتقدمة لقياس المخاطر التشغيلية للالتزام بالضوابط الرقابية.

وكما وصلت نتائج هذا الدراسة إلى عدم اختلاف مكونات المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية المصرية، ووضع منهج يتضمن ثلاثة مستويات يغطي المستوى الأول إدارة المخاطر

النوعية من خلال تأسيس قاعدة معلومات قوية للمخاطر التشغيلية، ويغطي المستوى الثاني إدارة المخاطر الكمية حيث يتم قياس المخاطر التشغيلية بالاعتماد على قاعدة بيانات مصرفية الداخلية مع المعلومات الخارجية والقياس الإحصائي وتحليل السيناريوهات، ويغطي المستوى الثالث المراجعين الداخلين والخارجيين للقيام بعملية ضبط المخاطر التشغيلية .

وما يميز دراسة إطار المُقترح الحالية عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على عمليات وضع إطار يمكن من خلالها قياس المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية وغيرها من المخاطر المصرفية، ووضع نماذج متكاملة عن هذا المخاطر، وعن الأنظمة المُحاسبية لهذا المخاطر، وكيفية استخدامها ودورها في تحسين كفاءة إدارة المخاطر المصرفية، وبالتالي يميز الدراسة الحالية وذلك لوضع إطار مُقترح لقياس وإدارة مخاطر الإعمال من خلال ما سوف تمارسه المصارف التجارية الليبية لتطبيقها في المستقبل.

وبهذا الشكل رقم (1) يوضح الدراسة الحالية للدراسات السابقة والتي وضعت من قبل الباحثان:

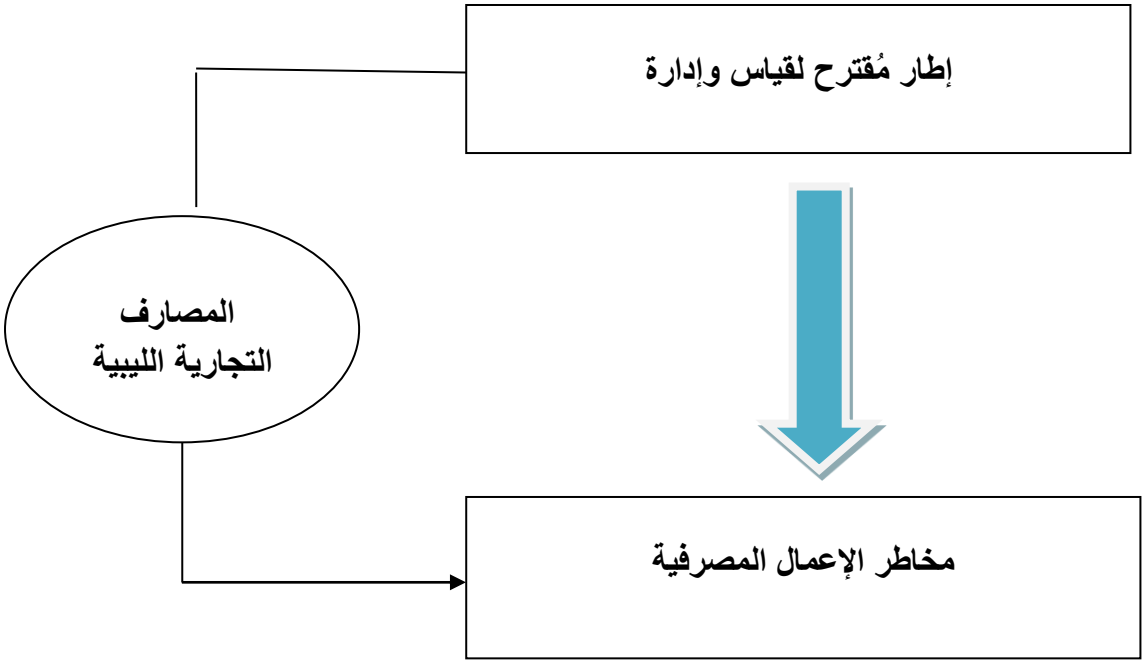

1 . 2 مشكلة الدراسة:

نظراً لعدم توافر إطار مناسب يمكن منها التحديد الدقيق لمخاطر الأعمال التي يتعرض لها المصرف، والقياس العلمي لتلك المخاطر، ووضع آلية مناسبة لإدارة هذه المخاطر والتحكم فيها بما يتيح إمكانية التنبؤ بمخاطر الأعمال التي يتعرض لها المصرف، ومن ثم تمكين المصرف من تخصيص رأس المال المناسب لمقابلة تلك المخاطر، وبما ييسر على المصرف الالتزام بالمعايير الرقابية بالنسبة لمعيار كفاية رأس المال. (حكمت ، 2010) .

وتكمن المشكلة في أن مخاطر الأعمال ليست من المفاهيم المعرفة جيداً. " فبالنظر إلى المؤسسة المالية فإن مخاطر الأعمال " **التشغيلية** " فهي ترتبط بتلك المخاطر بالأنشطة التي تواجه المنافسة أو التقادم في الخدمات المُقدمة للعملاء في تلك المؤسسة مثل مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية والمبادئ الاسترشادية لإدارتها وأساليب تقييمها كرأس مال خاص بمخاطر الأعمال وإيجاد مُقترح لقياس وإدارة تلك المخاطر في المصارف التجارية، فإن مخاطر الأعمال هي الفشل المحتمل في تشغيل المؤسسة وهي ليست لها علاقة مباشرة بمخاطر السوق أو الائتمان أو غيرها ويشمل ذلك تعطل الحاسبات ووجود ثغرات في نظم المعلومات المحاسبية أو أخطاء في التقدير أو الغش المتعمد الداخلي والخارجي . (طارق ،

2005) "ويؤدي الفشل في تفهم وإدارة مخاطر الأعمال الموجودة تقريباً في كل المعاملات والأنشطة المصرفية إلى الزيادة الكبيرة في احتمال مرور بعض المخاطر بدون تشخيص ورقابة " . (حكمت ، 2010 ، ص : 10)

"وبالتالي فإن إدارة مخاطر الأعمال تعرف على أنها عملية تعريف وقياس ومتابعة ورقابة المخاطر" (Basel , 2004). ومن خلال ما سبق تبلورت مشكلة البحث المتمثلة في السؤال الرئيس التالي: **ما إمكانية بناء أطار مُقترح لقياس وإدارة مخاطر الأعمال في المصارف التجارية الليبية؟**

1 . 3 أهداف الدراسة:

تهدف هذا الدراسة إلى وضع أطار مُقترح يمكن من خلالها قياس وإدارة مخاطر الإعمال في المصارف التجارية، وذلك في ظل ظروف البيئة الليبية. ولتحقيق هذا الهدف فان الدراسة تناولت الأهداف الفرعية التالية :

- التحديد الدقيق لمخاطر الإعمال التي يتعرض لها المصرف .
- وضع إلية مُناسبة لإدارة مخاطر الإعمال بصورة موضوعية .
- اقتراح إطار للتنبؤ بالمخاطر الإعمال التي يتعرض لها المصرف .
- مُساعدة المصرف على الاستفادة من تطبيق الطرق المتقدمة لقياس مخاطر الإعمال للالتزام بالضوابط الرقابية .

1 . 4 أهمية الدراسة:

تعد مخاطر الإعمال في المصارف من الموضوعات الحديثة المثارة في الوقت الحاضر، وهي من الموضوعات المعقدة التي لم تستقر بعد من ناحية قياسها وإبعادها على الرقابة المصرفية، وتمثل هذا الدراسة محاولة للإسهام في توضيح كيفية وضع إطار على كيفية قياس مخاطر الإعمال وإدارتها في المصارف التجارية الليبية .

1 . 5 حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على بعض الفروع للمصارف التجارية الليبية العامة والخاصة، وذلك لأن أدوات المخاطر للمصارف التجارية موجودة في اغلب إدارات الفروع، أي تابعة مباشرة للإدارات العامة والفروع الرئيسية للمصارف التجارية الليبية .

1 . 6 المساهمة العلمية للدراسة:

هي تقديم إطار مُقترح عن مخاطر الإعمال من حيث تحديد قياس وإدارة هذا المخاطر على المصارف التجارية الليبية ، وذلك لعدم وجود دراسات سابقة محلية لمثل هذا الدراسات في البيئة الليبية على حد علم الباحثان .

1 . 7 فروض الدراسة:

في ضوء ما أوضحتها الدراسة بشأن مشكلة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها فإنه يمكن وضع الفروض (**الخاص بالإطار المُقترح من قبل الباحثان**) التالية :

- **الفرض الأول:** لا تختلف مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع العام عن مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع الخاص التجارية.
- **الفرض الثاني:** لا يمكن قياس مخاطر الأعمال في المصارف التجارية من خلال دراسة تعتمد على آليات نظام المعلومات المُحاسبي .

- **الفرض الثالث:** لا يوجد تأثير معنوي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر بالمصرف على الضبط بمخاطر الأعمال .

1 . 8 منهجية الدراسة:

لما كانت أهداف الدراسة هي الوصول إلى إطار يحقق قياس وإدارة مخاطر الإعمال في المصارف التجارية ، فان تحقيق هذه الأهداف استلزم إتباع المنهجين التاليين :

1 . 8 . 1 المنهج الاستقرائي:

يرتكز هذا المنهج على التتبع والقياس التفصيلي لظاهرة ما وذلك بغرض الوصول إلى نتائج عـــــامة قابلة للتطبيق ، فذلك وفقاً لهذا المنهج تم تحديد جوانب القصور في المصارف التجارية الليبية سواء تتعلق هذا القصور بالقياس أو الإفصاح عن مخاطر الإعمال . (Hair , J . al , 1998)

1 . 8 . 2 المنهج الاستنباطي :

" يهتم هذا المنهج باستنباط حل المشكلة مـــا أو ظاهرة معينة في بيئة محدودة ، وذلك من خلال تفسير وتحليل نتائج البيانات والإطار النظري للمشكلة بعد اختباره علمياً والتأكد من قابليته للتطبيق . واستناداً إلى ذلك قام الباحثان بإجراء دراسة ميدانية تعمل من خلالها على تحقيق لحل مشكلة الدراسة الرئيسية " . (Hair , J . al , 1998 , pp : 118)

1 . 9 مجتمع وعينة الدراسة:

تم توزيع قائمة الاستبانة على ثلاث مجموعات من المستهدفين للدراسة وهما العاملين بالأقسام المالية والعاملين بالأقسام التسويقية وإدارات وأقسام المخاطر على بعض فروع المصارف العامة والخاصة في مدينة بنغازي كعينة للدراسة .

1 . 10 الدراسة الميدانية واختبار الفروض:

اعتمدت الدراسة الميدانية على استقصاء " **استبانه** " تم توجيهها إلى فروع المصارف التجارية من القطاع العام والقطاع الخاص، وذلك لاختبار الفروض التي تمت صياغتها في الدراسة، وهما العاملين في الإدارات أو الأقسام المالية وإدارات أو الأقسام التسويقية وإدارات أو الأقسام المخاطر المستقصى منهم ، للوقوف على مدى اختلاف متوسط الإجابات " **التكرارات** " المستقصى منهم على العبارات المكونة من ثلاث أقسام قائمة الاستبانة، وذلك طبقاً لمقياس "**ليكرت الخماسي**"، ومن ثم فان الاختلاف يمثل وجود اتجاه لإفراد عينة الدراسة نحو الموافقة أو عدم الموافقة على عبارات قائمة الاستبانة ، والخاصة بعدم وجود اختلاف مكونات مخاطر الإعمال في المصارف القطاع العام بصورة جوهرية عن مكونات مخاطر الإعمال في مصارف القطاع الخاص .

2 . الإطار النظري للدراسة:

وتناولنا في هذا الإطار بالدراسة والتحليل الأنواع المختلفة للمخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية، مع التأصيل العلمي لهذه المخاطر بحسب مصادرها، وكما تتناول مخاطر الإعمال من وجهه نظر لجنة بازل "**2**" وتبوبيها وأساليب تقييم رأس المال الخاص بمخاطر الإعمال وفقاً لاتفاقية بازل " **2** " .

2 . 1 المفاهيم الأساسية لمخاطر الأعمال:

أصبحت مخاطر الأعمال تكتسب أهمية متعاظمة وعلى نحو متسارع من قبل المصارف والمؤسسات المالية الدولية. كما أصبحت إدارة تلك المخاطر معلماً هاماً من معالم الممارسة الإدارية السليمة لمخاطر الأعمال. (حكمت ، 2010) .

وأن مخاطر الأعمال وإن كانت تمثل الأهمية الكبرى في مؤسسات الأعمال ، فإنها تكون أكثر أهمية وإلحاحاً في القطاع المصرفي الليبي، حيث شهدت الصناعة المصرفية خلال السنوات القليلة الماضية تغيرات كثيرة، حيث ترتب على العولمة والتحرر من القيود أن أصبح العالم بأسره وحدة واحدة، ولم تعد هناك حواجز فيما بين الأسواق في مختلف بلدان العالم . (إبراهيم ، 2005)

2 .2 تعريف المخاطر في المصارف وأنواعها:

تناول العديد من الكتاب والباحثين مفهوم المخاطر من وجهات نظر متعددة فقد عرف أحد الكتاب المخاطر بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع. (Emett , 1997 , p : 9) .

ويرى أحد الكُتاب أن "مفهوم المخاطر في الفكر المُحاسبي يستخدم لوصف المشروعات الاستثمارية التي تكون الأرباح فيها غير محددة مقدماً بصورة مؤكدة ولكن لها العديد من النواتج البديلة واحتمالات تحققها ". (عبدالعال ، 1989 ، ص : 134) .

وبشكل عام عُرفت الأدبيات المصرفية "المخاطر بأنها عبارة عن احتمالية أن يتعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين، ويعكس هذا التعريف وجهة نظر المدققين الداخليين وإدارة المصرف للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع والتي لها القدرة على التأثير على تحقيق أهداف المصرف المعتمدة لتنفيذ استراتيجياته بنجاح. (إبراهيم ، 2005) .

2 . 3 أنواع المخاطر:

تواجه المصارف أنواعاً عديدة من المخاطر وقد تم تصنيف هذه المخاطر على وجوه عديدة ، حيث أن المصارف بشكل عام عرضة لنوعين رئيسيين من المخاطر: (Christopher , 2005 ، ص : 128 - 129) :

- **" المخاطر النظامية Systematic Risks :** وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها ولكن يمكن التعايش معها والتقليل من آثارها السلبية من خلال التنويع في المحفظة الاستثمارية (**Diversification**) وإعداد خطط الطوارئ لمواجهتها ، حيث أنها متعلقة بالبيئة التي يعمل بها المصرف مثل المخاطر السوقية والمخاطر الائتمانية ، والمخاطر التشغيلية ، والمخاطر القانونية والبيئية .

- **المخاطر غير النظامية Non-Systematic Risks :** أو المخاطر الداخلية (**Business Risk**) والمتعلقة بالمصرف نفسه وهذا النوع من المخاطر يمكن تجنبه أو معالجته مثل سوء الإدارة وسوء الاستثمار والمخاطر التنظيمية، والتي يمكن تجنبها من خلال وضع السياسات الملائمة والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل واختيار الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة وتأهيل الكادر وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بأسس الحوكمة الرشيدة (**Corporate Governance**) وكما توسع أحد الكتاب في أنواع المخاطر حيث يرى أنها تشمل ما يلي : (Koliman , 2003 , p : 19)

1- **المخاطر الائتمانية Credit Risk** : وتتعلق بإمكانية فشل المقترض أو عدم قدرته على دفع الالتزامات الخاصة بالقرض في الوقت المحدد.
2- **مخاطر السيولة Liquidity Risk** : وتعني عدم القدرة على مواجهة الالتزامات المالية الخاصة بالمعاملات المصرفية في الوقت المحدد.

3- **مخاطر الأعمال Business Risk** : وترتبط تلك المخاطر بالأنشطة التي تواجه المنافسة أو التقادم في الخدمة المقدمة للعملاء .
4- **مخاطر الالتزام Compliance Risk** : وتتمثل في مخاطر عدم الامتثال للقواعد والقوانين التي تنظم عمليات التشغيل، وتقديم الخدمات بالنسبة لسوق المنتجات .
5- **المخاطر السلعية Commodity Risk** : وتتمثل في المخاطر الناتجة عن أسعار السلع والتي تؤثر على المصارف المقرضة والمقترضين الآخرين مثل زيادة أسعار البترول أو انخفاضه مما يؤثر سعره على لتدفقات النقدية للمؤسسات ومن ثم ظهور مخاطر تسعير السلعة.
6- **المخاطر التشغيلية Operating Risk** : ويقصد بها المخاطر الحادثة في الأموال أو قيمة المؤسسة نتيجة عدم أداء الوظائف التشغيلية أو سوء التشغيل للميكنة المستخدمة.

وإن هناك بعض المخاطر التي تم تخصيص مسمى مستقل له وفي تقدير الباحثان بأنها لا تمثل مخاطر في حد ذاتها أو أنها تدخل ضمن أنواع أخرى من المخاطر.

2 . 4 مخاطر الأعمال Business Risks:

" وتتجلى هذه المخاطر نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والإرشادات والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي للعمل في الدولة التي يعمل بها المصرف، في حين تنشأ هذه المخاطر عن مخالفة المصرف القوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية. وقد صنفت لجنة بازل II للرقابة المصرفية المخاطر القانونية والتنظيمية ضمن مخاطر الأعمال وفقاً لاتفاقية بازل II ". (حشاد ، 2005 ، ص : 43) .

" ويلاحظ أن التطور المتسارع في النشاطات والخدمات المصرفية وتزايد الاعتماد على التكنولوجية ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات الالكترونية (**E-banking**) بالإضافة إلى تزايد اعتماد المصارف على جهات خارجية في توفير بعض الخدمات والتمثيل بالإسناد الخارجي (**Outsourcing**) أدى إلى تزايد أهمية مخاطر الأعمال وأصبحت محوراً أساسياً من محاور إدارة المخاطر، وفي نفس الوقت تزايد الاهتمام بها من قبل الهيئات الدولية، والسلطات الرقابية والمؤسسات المصرفية". (عبد الغني ، 2012 ، ص : 50)

2 . 5 مخاطر الأعمال في المصارف التجارية:

تتعرض المصارف وفقاً لطبيعة نشاطها للعديد من المخاطر حيث أن أهم ما يميز المصارف في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التعامل مع المخاطر التي لم تعد تقتصر على نوع واحد فقط ، " وهي المخاطر الائتمانية بل تعددت أنواع تلك المخاطر وبصفة خاصة مخاطر الأعمال التي بدأ الاهتمام بها في الآونة الأخيرة نظراً لزيادة حدة المخاطر في السنوات الأخيرة حتى أصبح يتوقع أن المادة الخام لمصارف المستقبل ستكون المخاطرة وليست الأموال" .(حكمت، 2010 ، ص : 53)

2 . 6 مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية:

شهدت الصناعة المصرفية في ليبيا في الآونة الأخيرة في ظل نقص السيولة النقدية التي تواجهها ليبيا تقدماً ملموساً في مجال السماح لعملاء المصرف بإجراء العمليات المصرفية من خلال شبكات الاتصال الالكترونية ومن المتوقع أن تنتشر هذه العمليات بشكل واسع في الفترة المقبلة خاصة في ظل التطوير المستمر في مجال التقنية المصرفية، كما شهد العالم إصدار وسائل دفع إلكترونية (**Electronic Payments**) كوسيلة لتسوية المعاملات فيما بين مختلف الأطراف .(Basel ، 2003)

"ويمكن حدوث هذه المخاطر في أي مكان وتتراوح من الخسائر الصغيرة جداً إلى الإفلاس(**Barings Bank**) مثال جيد على الخسائر الشديدة الحدة التي تنتهي إلى الإفلاس

ومن المعروف أن معظم الأحداث تنشأ من جانب تنظيم المصرف" . (p : 5 ، Ingrid Loewenton 2012) .

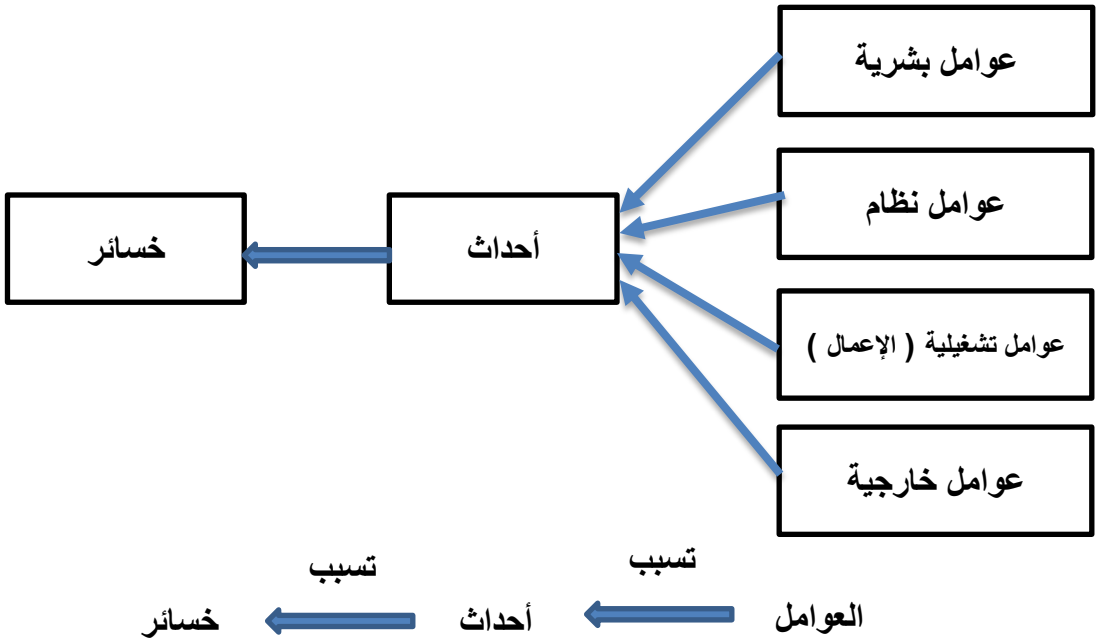

شكل (2) آليات حدوث مخاطر الأعمال

المصدر : " Ingrid Loewenton " ، P: 6

2 . 7 تحديد لجنة بازل تصنيفات المخاطر في خطوط الأعمال داخل المصرف:

" بالإضافة إلى تصنيف مخاطر الأعمال حسب أنواع المخاطر فإن لجنة بازل أعدت قائمة من سبعة تصنيفات لحوادث خسائر وثمانية خطوط أعمال سيقوم المصرف على أساسها بتجميع بيانات أحداث خسارة مخاطر الأعمال والسبعة تصنيفات لأحداق الخسارة المطبقة على الثمانية خطوط عمل لتصنيع توليفة من **56** خط وحدث. وكنقطة استرشادية قامت لجنة بازل بوضع التصنيفات العريضة الآتية لخطوط الأعمال". (Fotios, 2011 , p : 11)

جدول (1) خطوط الأعمال وفقاً لبازل (Basel , 2001)

مصارف استثمارية	Corporate Finance	تمويل الشركات
	Trading and Sales	المبادلة والشراء
مصارف تجارية	Retail Banking	التجزئة المصرفية
	Commercial Banking	التجارة المصرفية
	Payment and Settlement	المدفوعات والتسويات
	Agency Services	وكالات الخدمات

إدارة الأصول	Asset Management	أخرى
تجزئة السمسرة	Retail Brokerage	

وقد عرفت لجنة بازل أنواع أحداث مخاطر الأعمال كالآتي وهذه القائمة ليست نهائية وعلى المصرف أن يعمل على التعريف بدقة لأنواع المخاطر التي تواجهه. **(Basel , 2001).**

وتقوم بعض المصارف بتصنيف المخاطر حسب تأثيرها مما يساعدها على تحديد وتصنيف المخاطر بحيث تكون متسقة مع النظام العام لدفاتر الأستاذ والخاص بالمصرف ، وتقوم مصارف أخرى بتقسيم تصنيفات المخاطر إلى خطوط إعمال تعكس الهيكل الخاص ومزيج أنشطة الإعمال بها . **(نبيل ، 2006)**

2 . 8 دور المعلومات المُحاسبية في تحسين إدارة مخاطر الإعمال المصرفية:

يعتبر تعريف المخاطرة المستند إلى السببية مفيد لتحديد مجالات إدارة مخاطر الإعمال ضمن الأنشطة المتخصصة بالمصرف، لأنه يهدف إلى تشخيص الأسباب وراء تحقيق الخسائر ثم تجزئه هذه الأسباب بحسب الإفراد والعمليات والنظم والعوامل الخارجية للمصرف. **(دهمش ، اسحاق ، 2003)**

حيث يتم متابعة الخسائر المتوقعة والغير متوقعة من خلال التقارير المالية الدورية للمصرف والمعلومات المُحاسبية بها وكذلك البيانات الخارجية. فيما يخص الحوادث ذات الخسائر الكبيرة والصغيرة لتلك الإعمال التي يقدمه المصرف لعملائه. **(منير ، 2003)**

3 . الإطار المُقترح لقياس مخاطر الأعمال في المصارف التجارية:

يعتبر قياس مخاطر الأعمال ضروري لأنه يمكن من تحسين إدارة مخاطر الأعمال عن طريق إدارة المخاطر النوعية، وتقاس مخاطر الأعمال بالاعتماد على المعلومات أو البيانات التاريخية وأيضاً سيناريو معلومات مع أسلوب تطلعي للتغيرات السريعة المعطاة في البيئات المحيطة. ويرى الباحثان أن تحقيق الإطار المقترح يتطلب التنسيق والتعاون القوي بين أعضاء مجلس إدارة المصرف والإدارة العليا وأقسام إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية. وفيما يلي عرض المنهج المقترح للباحثان:

الشكل (3) : الإطـار المُقترح للدراسة النظرية من قبل الباحثان

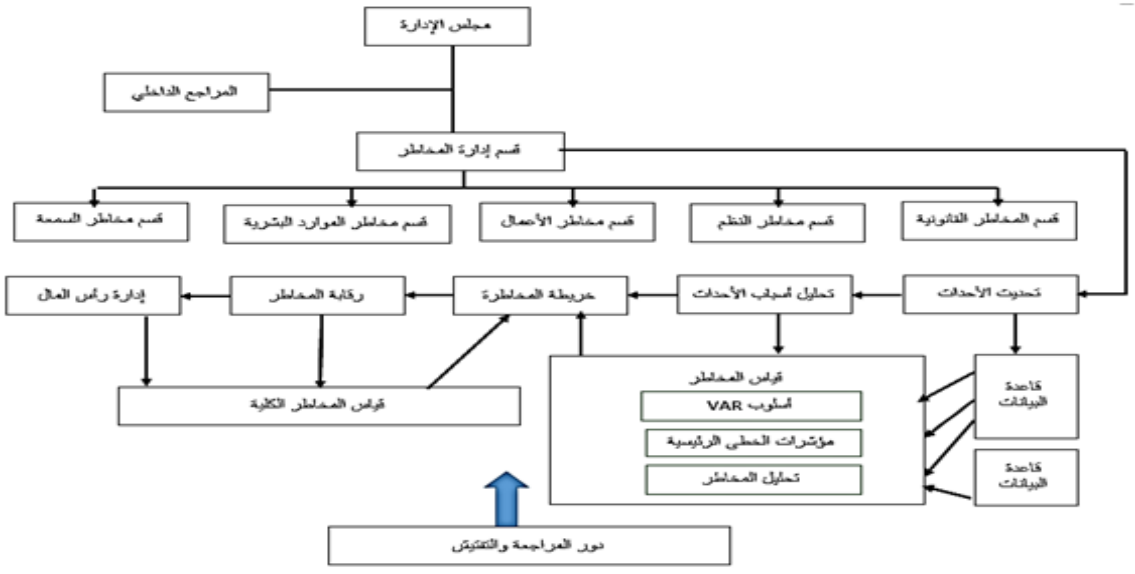

3 . 1 قياس مخاطر الأعمال في المصارف التجارية:

"يتم قياس المخاطر وترتيبها وفقاً للأولوية ، واحتمالية حدوث هذه المخاطر في ظل عدم وجود إجراءات رقابية فإنه من غير المحتمل أن تقع هذه المخاطر وأن يتعرض المصرف لنتائجها". **(حكمت ، 2010 ، ص : 157).**

وبشكل عام وفي حال عدم وجود إجراءات رقابية للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر، فإن معدل وقوع هذه المخاطر لا يزيد عن مرة واحدة في كل خمس سنوات .

متوسطة - في حال عدم وجود إجراءات رقابية فإنه من المحتمل أن تقع هذه المخاطر ولكن بشكل غير متكرر. "وبشكل عام فإنه من الممكن أن تقع هذه المخاطر لبعض المرات في السنة الواحدة فقط" . **(جبار ، 2005 ، ص : 88)** .

"عالية - في حال عدم وجود إجراءات رقابية فإن هذه المخاطر من لمؤكد وقوعها". **(حكمت ، 2010 ، ص : 158)** .

3 . 2 إجراءات التعرف على مخاطر الأعمال:

تتولى إدارة المخاطر الأعمال عقد ورش عمل لكل وحدة من وحدات المصرف بحضور المراجع الداخلي، أو من ينوب عنه، ورئيس قسم التسويق أو من ينوب عنه للمصرف للتعرف على كافة مخاطر الأعمال الممكن أن تتعرض لها الوحدة في ظل عدم وجود إجراءات رقابية وحسب الأسس التالية : **(Machlin , 2003 , p : 28)**

- تعريف المخاطر وإعطاء رقم متسلسل لها .
- تحديد الأصل الذي يتأثر بالمخاطر .
- تحديد قيم التأثير **Impact** على الأصل .
- تحديد الاحتمالية **Probability** .

3 . 3 إجراءات جمع وتحليل الأخطاء وخسائر الأعمال المصرفية:

بناءً على متطلبات لجنة بازل **(II)** والتي تقضي بضرورة بناء قاعدة بيانات كافية للأخطاء وخسائر الأعمال التي تحدث في المصرف بهدف تحليلها والحد من تكرار حدوثها مستقبلاً ، وذلك بتقييم ورفع كفاءة الإجراءات الرقابية المطبقة بالمصرف، الأمر الذي يتوجب على كافة الجهات ضرورة إبلاغ إدارة المخاطر بالأخطاء وخسائر الأعمال والخدمات التي تقدمها للعملاء التي تحدث والمعالجات التي تم تبنيها. **(Basel , 2004)**

ويتعين على كل إدارة أو قسم أو وحدة بالمصرف توثيق وكتابة كل خطأ يحدث معها لإدارة المخاطر سواء أدى أو لم يؤدي إلى خسائر، وكذلك يجب على الجهات التالية التي ذكرت في المنهج المقترح لهذه الدراسة لإبلاغ إدارة المخاطر عن أي أخطاء أو خسائر لأعمال أو الخدمات وهي:**(Basel , 2001)**

- الإدارة القانونية .
- إدارة التفتيش والتدقيق الداخلي .
- إدارة العمليات المصرفية .
- إدارة الأنظمة الإلية .
- إدارة الموارد البشرية .
- لجنة شكاوى العملاء .

3 . 4 طرق قياس مخاطر الأعمال حسب تعليمات بازل (II) :

نستعرض من هذا الشكل (4) طرق قياس مخاطر الأعمال حسب تعليمات بازل (II)

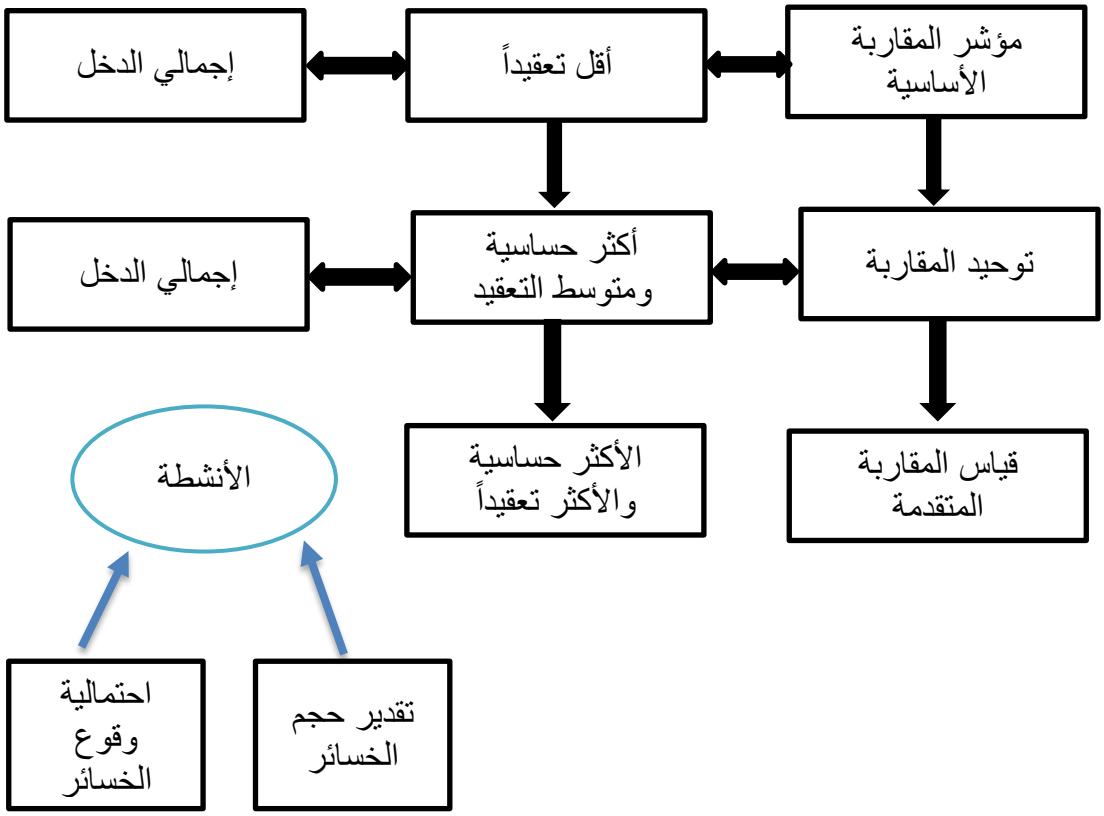

المصدر: Basel, 2004

3 . 5 قياس مخاطر الأعمال باستخدام أحد نماذج مخاطر الائتمان :

حاولنا الباحثان أن نستخدم أحد النماذج التي قام بها أحد المصارف في ليبيا بتطبيقها على مخاطر الائتمان وهي **Credit Risk**.

والتي تقوم على التنوع بتغير درجة الجدارة الائتمانية للعملاء في فترة مستقبلية، وذلك على مخاطر الأعمال حيث استخدم كل متغير في المخاطر الائتمانية بمحاولة إيجاد نظير له في مخاطر الأعمال، ومن ثم بناء نموذج جديد لقياس مخاطر الأعمال.

واعتمد الباحثان في بناء نموذج لقياس مخاطر الأعمال على دراسة أجريت لمصرف اليابان بواسطة (**Harada , 2001 , 2002**) وأظهرت توازن بين أساليب قياس مخاطر الائتمان، ومخاطر الأعمال، والهدف من هذه الدراسة هي مقارنة مناهج وأساليب قياس المخاطر الائتمانية ومخاطر الأعمال لتحديد رأس المال، وتستعرض الحاجة إلى أسلوب يعتمد على الخطر الداخلي بين الأساليب المعيارية وأساليب القياس المتقدمة، وبالتالي استخدم (**Harada , 2001 , 2002**) التوازي ما بين معادلة الخسارة المتوقعة بالاعتماد على التقدير الداخلي لمخاطر الائتمان وأسلوب القياس الداخلي لمخاطر الأعمال .

مخاطر الائتمان $EL = EAD \times PD \times LGD$

مخاطر الأعمال $EL = EI \times PE \times PE \times LGD$

EL= الخسارة المتوقعة.

EAD= التعرض للتعثر.

PD= احتمالية التعثر.

LEG= خسارة تعثر المعطاة.

EAD= الدخل المتوقع.

PE= احتمال الحدث.

LGD= خسارة الحدث المعطاة.

ويقوم هذا النموذج على أساس أن الطريقة المتقدمة لقياس مخاطر الإعمال وفقاً لمقررات لجنة بازل (II) تتضمن ما يلي :

$$UL = rEL$$

حيث:

UL= خسارة متوقعة.

EL= الخسارة المتوقعة.

r= عوامل أخرى .

ولأن من الصعب حساب العوامل الأخرى (r) المعطاة عن طريق لجنة بازل (II) لذا يرى أحد الكتاب أن تكون الخسائر غير المتوقعة = (XQ) الانحراف المعياري للخسارة.

$$Q = \frac{VaR - EL}{\sigma}$$

حيث تعتبر الخسارة غير المتوقعة (Q) من الانحراف المعياري للخسارة ، وباستخدام تعريف الخسارة المتوقعة نحصل على معادلة (Q). وبالتالي نستطيع من خلاله معادلة الائتمان الوصول إلى معادلة لقياس مخاطر الأعمال وتكون :

$$Q = \frac{VaR_{99.9} - EL}{\sigma} \times EI \times PE \times PE \times GD$$

6 . 3 ضبط مخاطر الأعمال في المصارف :

تعتبر مخاطر الأعمال ذات طبيعة خاصة بالنسبة للصناعة المصرفية ، حيث ساهمت التطورات المتلاحقة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى أن نسبة كبيرة من تلك المخاطر أصبحت ترتبط بمخاطر فشل الأنظمة، لذا فإنه يتعين إعطاء عناية خاصة للقياس النوعي لهذا النوع من المخاطر يمكن للباحثين أن يتخذوها. (صندوق النقد العربي ، 2004).

7 . 3 دور الحوكمة المصرفية في ضبط مخاطر الأعمال في المصارف التجارية الليبية:

من هذا المنطلق فإنه من الضروري أن تتمتع المؤسسات المصرفية الليبية بحوكمة جيدة ودعم دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد القومي، فهناك اتجاه لدى الجهات المعنية بالنشاط المصرفي في ليبيا نحو تطبيق مفهوم وقواعد الحوكمة في هذا القطاع **Banking Corporate Governance** ويأتي في مقدمة هذه الجهات المصرف الليبي المركزي، وسوق الأوراق المالية، وهيئة تشجيع الاستثمار، ومركز المشروعات الخاصة من المصارف الدولية، حيث تسعى تلك لجهات لتدعيم مفهوم وقواعد الحوكمة في المصارف التجارية في ليبيا.

ولذلك يرى الباحثان أن علاقة القطاع المصرفي الليبي بالحوكمة يمكن أن يطلق عليها علاقة مزدوجة وذلك لطبيعة عمل هذا القطاع، فحوكمة المصارف ذاتها تؤثر على كيفية إدارة ومتابعة النشاط الخاص بها، وبالتالي على نتائج أعمالها .

3 . 8 دور الجهات الرقابية على المصارف وفقاً لمقررات لجنة بازل II :

أصدرت لجنة بازل ورقة عمل بعنوان "المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها لفاعلية الإشراف على المصارف" (Basel , 2006) أوضحت فيها على الجهات الرقابية القيام بدور تدعيم الحوكمة من خلال مراجعتها وتقويمها لتنفيذ المصرف لمبادئ الحوكمة . فعندما يواجه المصرف مخاطر لا يستطيع قياسها أو رقابتها فعلى الجهات الرقابية (**المصرف المركزي**) لفت انتباه المصرف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية وفي الوقت المناسب، وعلى الجهات الرقابية إدراك أهمية الحوكمة وتأثيرها على أداء المصرف ككل فممارسات الحوكمة غير السليمة قد تكون دليلاً على مشاكل هامة تستحق انتباه الجهات الرقابية إليها.

3 . 8 . 1 الرقابة الداخلية كأداة لضبط المخاطر في المصارف التجارية :

" نظراً لطبيعة أعمال لمصارف وتعقد عملياتها وتداخلها تبرز أهمية الرقابة الداخلية في المساعدة في تطبيق الحوكمة من خلال قيام المراجع الداخلي بالأدوار التالية : (Institute , 2014 , p:25)

- دور المُراجع الداخلي في عملية إدارة المخاطر ويعيد قياسها .
- دور المُراجع الداخلي في الالتزام بالسياسات والإفصاح " .

ويعتقد الباحثان أن هذا الدور الذي يقوم به المُراجع الداخلي هي إفصاح وهي تتمتع بأهمية خاصة في المصارف وخصوصاً عند منح القروض، حيث يجب تطبيق قواعد منح القروض بدقة وكيفية تحصيلها ودون تجاوزات، فلو قام المُراجع الداخلي بهذا الدور في الإفصاح في المصارف الليبية لما حدث الكثير من حالات منح القروض التي لم تكن وفقاً لقواعد المنح وتم تجنب الكثير من حالات التعثر في القطاع المصرفي .

3 . 8 . 2 نظام الإفصاح في المصارف التجارية :

" إن انضباط السوق يتطلب إلزام المصارف بزيادة إفصاحها المالي مما يتيح للمشاركين في السوق المصرفية تقييم معدلات كفاية رأس مال المصارف" . (حشاد ، 2006 ، ص : 87)

" ويجب أن تقوم المصارف بالاتفاق على سياسة وإفصاح رسمية يقوم مجلس الإدارة باعتمادها ، وتطبيق نظام الرقابة الداخلية على عمليات الإفصاح ، مع ضرورة توافر عملية تقييم مناسبة لعملية الإفصاح متضمنة صلاحيتها ومعدل تكرارها . كما يجب الاهتمام بدور المراجعين الخارجيين في التأكد من صحة البيانات في مرحلة مبكرة" .(حكمت ، 2010 ، ص : 237)

ويجب وضع تصميمات بإجراءات التأكد من التزام المصارف بمتطلبات الإفصاح وتشمل ما يلي: (حمدي ، 2001 ، ص : 167)

- مراجعة البيانات التي تم فحصها واستخدامها في تقييمات إدارة المصرف.
- الاعتماد على التقارير النظامية لجمع البيانات المطلوبة وبالتالي تسهيل مراقبة الالتزام بالمتطلبات.
- تحديد مدى أهمية الإفصاح المعلن الذي يقوم به كبار الموظفين.
- استخدام الأدوات الرقابية المعيارية (**إجراءات التصحيح الفورية**) للتأكد من الالتزام بمتطلبات الإفصاح .

ويرى الباحثان أنه يجب على المصارف الإفصاح عن مخاطر الأعمال كمياً ونوعياً في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، ويتم ذلك في ضوء صدور معيار مُحاسبي دولي يلزم المصارف بالإفصاح عن المخاطر بصفة عامة ومخاطر الأعمال بصفة خاصة .

4 . الدراسة الميدانية واختبار الفروض والإحصائيات :

وسيتناول هذا المبحث مجموعة من الإجراءات الخاصة بالدراسة الميدانية والتي تتمثل في إعداد وتصميم قائمة الاستبانة ، وتوصيف مجتمع وعينة الدراسة ووصف وترميز متغيرات الدراسة، إضافة بعرض الأساليب المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة من أجل اختبار مدى صحة الفروض الثلاث أو عدمها واستخلاص نتائج الدراسة .

4 . 1 إعداد قائمة الاستبانة :

اعتمد الباحثان في إجراء الدراسة الميدانية على قائمة الاستبانة في إعدادها واختبارها قبل توزيعها على مفردات عينة الدراسة ، وتضمنت القائمة ثلاث أجزاء رئيسية ، الجزء الأول خاص بالعبارات عند اختلاف مكونات مخاطر الإعمال في مصارف القطاع العام عن مصارف القطاع الخاص التجارية ، فيما تضمن الجزء الثاني مجموعة العبارات الخاصة بأساليب قياس مخاطر الأعمال في المصرف التجاري ، ومدى التزامها بالمقررات الواردة في اتفاقية بازل **2** ، بينما احتوى الجزء الثالث عن موضع ضبط مخاطر الأعمال للمصارف التجارية ، وما هي أهم الأساليب التي تستخدم في هذا الصدد من جانب القائمين على إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في ليبيا .

4 . 2 مجتمع وعينة الدراسة :

تتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العامة والخاصة في ليبيا ، ثم اخذ عينة الدراسة من مجموعة من المصارف في مدينة بنغازي ، وتم توزيع قائمة الاستبانة على ثلاث مجموعات من المستخدمين وهم العاملين بالإدارات والأقسام المالية ، والعاملين بإدارات والاقسام المخاطر والعاملين بإدارات وأقسام التسويق بالمصارف المستهدفة ، وتم توزيع عدد **(50)** استبانة على المجموعات الثلاث ، ولقد تم الرد على عدد **(40)** استبانة ، وعند استلام الباحثان تراوح نسبة الاستجابة للاستبانات من **75%** إلى **80%** ، وفيما يلي عرض بياناً بالاستبانات الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل :

جدول (2) : توزيع قوائم الاستبانة على المستهدفين

الفئة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستلمة	نسبة الاستجابة	النسبة الصالحة للتحليل
1- العاملون بالإدارات والأقسام المالية .	30	20	%66	%66
2- العاملون بإدارات المخاطر .	6	6	%100	%100
3- العاملون بإدارات وأقسام التسويق .	14	14	%100	%100
الإجمالي	**50**	**40**	**%80**	**%80**

4 . 3 التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية:

طبقاً للقياس التكراري (**الوصفي**) للإجابات فقد تم تحليل ما إذا كان المتوسط العام لإجابات المشاركين أكبر من المتوسط المتوقع لإجاباتهم المتمثلة في نقطة المنتصف لأوزان قائمة الاستبانة (**متوسط الأهمية**) وقد يتم الاعتماد لتحقيق ذلك على بعض مقاييس النزعة المركزية

خاصة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لتحديد أهمية كل بند أو العبارة من العبارات الفرعية المكونة لكل متغير من متغيرات الاستبانة .

وتم التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج **SPSS** ، لاختبار الفرضيات حسب العوامل التي وردت من قائمة الاستبانة .

4 . 3 . 1 التحليل الوصفي للإجابات:

بعد جمع استمارات الاستبانة، تم تفريغ البيانات وتبويبها، ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً وذلك من خلال الأساليب التالية :

تحليل البيانات العامة عن المشاركين:

حيث احتسبت التكرارات والنسب المئوية للخصائص موزعة حسب الإجابات المصنفة لها في قائمة الاستبانة ، ومنه يتضح ما يلي :

جدول رقم (3) توزيع المشاركين حسب الخصائص الشخصية

المتغير	الحالة	التكرار	النسبة
1- العمر	أقل من 30 سنة	7	**%17.5**
	من 30- 40 سنة	17	**%42.5**
	من 41- 50 سنة	14	**%35**
	أكثر من 50 سنة	2	**%5**
2- المؤهل العلمي	ماجستير	10	**%25**
	بكالوريوس	15	**%37.5**
	دبلوم عالي	11	**%27.5**
	أخرى	4	**%10**
3- التخصص	محاسبة	14	**%35**
	تمويل ومصارف	6	**%15**
	اقتصاد	5	**%12.5**
	أخرى	15	**%37.5**
4- سنوات الخبرة في المصرف	أقل من 5 سنوات	4	**%10**
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	8	**%20**
	من 10 سنوات إلى 15 سنة	14	**%35**
	من 16 إلى 20 سنة	4	**%10**
	20 سنة فأكثر	10	**%25**
5- عدد الدورات التي حصلتم عليها بشأن إدارة المخاطر الخاصة بالأعمال المصرفية.	لا شيء	11	**%27.5**
	1 - 3 دورات	21	**%52.5**
	4 - 6 دورات	6	**%15**
	أكثر من 6 دورات	2	**%5**

- **العمر:** أظهرت النتائج وجود تفاوت نسب يبين عينة المجتمع من حيث أعمارهم .
- **المؤهل العلمي:** تشير النتائج إلى وجود ارتفاع كبير في نسبة عينة المجتمع ذات مؤهل البكالوريوس والدبلوم العالي، بينما كانت نسبة حملة الشهادة العالية **"الماجستير"** جيدة ، مما يدل على أن المشاركين بالدراسة على مستوى مقبول من التأهل العلمي، وهو ما يتيح لهم الإجابة على قائمة الاستبانة وإبداء رأي علمي وفني حول موضوع الدراسة .
- **التخصص:** يشير توزيع البيانات لعينة الدراسة إلى وجود ارتفاع طفيف في نسبة تخصص المحاسبة، ومن هذا يتبين أن جميع المستجوبين في الدراسة يحملون مؤهلات جامعية تمكنهم من إبداء الرأي حول مشكلة موضوع الدراسة.
- **سنوات الخبرة في المصرف:** تشير البيانات إلى وجود ارتفاع في نسبة المشاركين الذين تزيد عدد سنوات خبرتهم عن 5 سنوات بحوالي **90%**، مما يعطي انطباعاً جيداً عن جزء كبير من بيانات الدراسة .
- **عدد الدورات التي تحصل عليها المشاركون بشأن إدارة المخاطر الخاصة بالأعمال المصرفية:** حيث نلاحظ أن نسبة كبيرة من المشاركين شاركوا في دورات تدريبية وهذه نسبة مرتفعة وهي ما يقارب عن **72%** وكانت على إدارة المخاطر الخاصة بمجالات الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

وقد اختلف الهيكل التنظيمي من مصرف عام إلى مصرف خاص، ولكن يظل التدرج الموضح بالجدول **(4)** حيث نستنتج من بيانات الدراسة المعروضة بالجدول توضيح أن أعلى نسبة للمشاركين كانوا وظائفهم في أقسام أخرى وليست المستهدفة في الدراسة والذي وصلت إلى نسبة **50%** ، بينما تظل النسبة الأخرى على الإدارات والأقسام المستهدفة في الدراسة وهي الفئات الأهم من حيث الخبرة والكفاءة العملية بالمصرف .

جدول (4) توزيع المشاركين حسب مصارفهم وصفاتهم الوظيفية

البيان	الحالة	الإجابات	
		العدد	النسبة
1- المشاركون .	مصرف عام	29	**%72.5**
	مصرف خاص	11	**%27.5**
2- الوظيفة في المصرف.	القسم المالي	20	**%50**
	قسم التسويق	14	**%35**
	إدارة المخاطر	6	**%15**

وبعد توزيع الاستبانات على عينة المجتمع المتكونة كما موضحة في الجدول **(4)** من مصارف تجارية (**عامة**) ومصارف (**خاصة**) في مدينة بنغازي ، وبناءً على هذه المصارف قام الباحثان بإجراء صياغة ووضع الأسئلة حول دراسة إطار مُقترح لقياس وإدارة مخاطر الأعمال المصرفية في هذه المصارف المختارة (**العينة**) وإيجاد مكوناتها بين القطاع العام والقطاع الخاص للمصارف التجارية الليبية، بناءً على آرائهم وتوجيهاتهم ودراسة اتجاهاتهم، والمصارف التجارية هي حسب جدول (**5**) المبينة أدناه :

جدول (5) توزيع عينة المجتمع على المصارف المشاركة

ر.م	المصرف	القطاع
1	الجمهورية " إدارة الفروع بنغازي ".	عام
2	الجمهورية "وكالة أبوعطني".	عام
3	الجمهورية "بنغازي المدينة".	عام
4	الجمهورية " الوحدة العربية ".	عام
5	الجمهورية " سوق النور ".	عام
6	المتوسط " الإدارة العامة ".	خاص
7	المتوسط " فرع الفويهات ".	خاص

4 . 3 . 2 المعلومات المتعلقة بآراء المشاركين عن إمكانية بناء إطار مُقترح لقياس وإدارة مخاطر الأعمال المصرفية :

تناول هذا الجزء من الدراسة بالعرض والتحليل حول إيجاد دراسة مُقترح لقياس وإدارة مخاطر الأعمال المصرفية في البيئة الليبية، وذلك من خلال تحليل إجابات المشاركين في الدراسة عن فرضيات الدراسة وهي:

- لا تختلف مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع العام عن مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع الخاص التجارية .
- لا يمكن القياس بمخاطر الأعمال في المصارف التجارية من خلال دراسة تعتمد على آليات نظام المعلومات المحاسبي .
- لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً لإدارة المخاطر بالمصرف على الضبط بمخاطر الأعمال.

4 . 3 . 2 . 1 التحليل الوصفي للردود على قائمة الاستبانة :

وفيما يلي اختبار فرضيات الدراسة ، وذلك باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي المتمثل في النسب المئوية والتكرارات .

و يبين الجدول رقم (6) ملخص الإجابات (**النسب التكرارية**) الخاصة بالمشاركين بدراسة مُقترح لقياس وإدارة مخاطر الخدمات المصرفية لكل فرضيات الدراسة .

جدول رقم (6) خلاصة الإجابات الخاصة بالمشاركين في الدراسة عن مُقترح لقياس وإدارة مخاطر الأعمال المصرفي

الإجابات / الفرضية	مهم جداً		مهم		متوسط الأهمية		غير مهم		غير مهم جداً		مجموع الإجابات	
	متوسط	%	متوسط	%	متوسط	%	متوسط	%	متوسط	%	متوسط	%
لا تختلف مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع العام عن مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع الخاص .	14	%35	17	%45	6	%15	2	%5	-	-	40	%100

لا يمكن القياس بمخاطر الأعمال في المصارف التجارية من خلال دراسة تعتمد على آليات نظام المعلومات المحاسبي	13	%33	16	%40	8	%20	3	%7	-	-	40	%100
العبارات الخاصة بضبط مخاطر الخدمات في المصارف التجارية	19	%48	14	%36	5	%12	2	%7	-	-	40	%100
المجموع	46	%38	47	%40	19	%16	7	%8	-	-	120	%100

- من خلال متوسط نسبة الإجابات يتضح أن ما نسبته **95%** منهم يؤكدون بعدم اختلاف مكونات مخاطر الخدمات المصرفية في القطاع العام عن مكونات مخاطر الخدمات المصرفية عن القطاع الخاص.

- من خلال متوسط نسبة إجابات المشاركين بالدراسة يتضح أن قرابة **93%** من المشاركين يؤيدون بعدم وجود قياس مخاطر الخدمات في المصارف التجارية الليبية من خلال دراسة تعتمد على آليات نظام المعلومات المحاسبي.

- من خلال متوسط نسبة إجابات المشاركين يتضح أن ما نسبته **97%** منهم يؤيدون ويؤكدون بعدم وجود تأثير معنوي دال إحصائيا لإدارة المخاطر بشكل عام على ضبط مخاطر الخدمات المصارف التجارية.

وبشكل عام يتضح من الجدول السابق أن متوسط نسبة إجابات المشاركين في الدراسة ، وبعد استبعاد الأشخاص الذين لم يهمهم الدراسة نجد أن النسبة قد بلغت **94%** من أراء المشاركين في الدراسة بعدم وجود دراسة لقياس وإدارة مخاطر الخدمات المصرفية محل الدراسة للمصارف التجارية الليبية لقطاعيها العام والخاص .

عليه يتضح من الجدول أنه تم قبول جميع الفرضيات الثلاث للدراسة من التحليل الوصفي للدراسة ، وبذلك نصل إلى نتيجة مفادها قبول الفرضية (**مشكلة الدراسة**) ، والتي تنص على الآتي:

" بالإمكان بناء أطار مُقترح لقياس وإدارة مخاطر الإعمال في المصارف التجارية الليبية".

4 . 3 . 2 . 2 التحليل الإحصائي للردود على قائمة الاستبانة:

من أجل اختبار قبول أو رفض " **عدم قبول** " هذه الفرضيات ، من احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في الدراسة ، سوف نعرض فيما يلي تحليلاً لنتائج ردود أفراد العينة إحصائياً وفقاً لفرضيات الدراسة ، وذلك على النحو التالي :

أولاً: اختبار الفرضية الأولى للدراسة :

نص الفرضية " لا تختلف مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع العام عن مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع الخاص".

ويظهر الجدول التالي رقم (7) تحليل آراء عينة البحث للعبارات الواردة في الاستبانة ، حيث احتسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة وقد تم ترتيبها حسب أهميتها النسبية استناداً لمتوسط الآراء ، ومن خلال الجدول يمكن أن نستدل على ما يلي :

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء أفراد العينة حول مكونات مخاطر الأعمال للقطاعي العام والخاص

الفرضية	رقم العبارة	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط الحسابي
الأولى	1	يمكن تعريف مخاطر الأعمال في المصرف التجاري على أنها احتمال تحقق خسارة ناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية الأفراد، النظام ، أو من الأحداث الخارجية	1.850	0.699	9
	2	تتضمن مخاطر الأعمال في المصرف التجاري ممارسات التعيين ونظام الأمن في المصرف.	2.225	0.999	2
	3	تعتبر مخاطر فقد السمعة أحد مظاهر مخاطر الأعمال في المصرف التجاري.	1.975	1.833	6
	4	يلزم أن تقوم إدارة المصرف التجاري بالتشجيع على تبني مدخل إدارة مخاطر الأعمال.	2.025	0.698	4
	5	ترتبط مخاطر الأعمال في المصرف التجاري بالخسائر التي قد تتحقق في الموجودات المالية.	1.875	0.791	8
	6	يمكن الوصول إلى مجموعة من المؤشرات تساعد على توقع الأحداث المسببة لمخاطر الأعمال في المصرف.	1.750	0.707	10
	7	من الضرورة وجود قاعدة بيانات أو سجلات للأحداث التي مر بها المصرف التجاري، وتسبب في حدوث مخاطر الأعمال للاستفادة منها فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية.	1.700	0.823	12
	8	قيام إدارة المصرف بالتخطيط لمخاطر الأعمال في المصرف يسهم في زيادة فاعلية إدارة المخاطر بالمصرف.	1.725	0.816	11
	9	تتضمن مخاطر الأعمال في المصرف التجاري الممارسات الخاصة بالعملاء والمنتجات والأعمال.	2.000	0.877	5
	10	تتضمن مخاطر الأعمال في المصرف التجاري إرباك الأعمال وفشل أنظمة المصرف.	2.200	0.939	3
	11	يتبنى إدارة المصرف لمفهوم ثقافة المخاطرة يؤدي إلى التقييم الفاعل والمستمر للإجراءات الرقابية التي تحد من حدوث مكونات مخاطر الأعمال.	1.875	0.822	7
	12	لا تتضمن مخاطر الأعمال في المصرف التجاري المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية الالكترونية.	2.400	1.127	1
	13	التدريب الجيد للعاملين في المصرف من شأنه تخفيض مخاطر الأعمال.	1.500	0.599	13
		المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	**1.930**	**0.902**	

وقد تم احتساب المتوسط الحسابي لكل عبارة على حدة كما هو موضح في الجدول السابق، وتم ترتيبها حسب المتوسط الحسابي تنازلياً مع ملاحظة أن العبارات التي نحصل على

الوسط الحسابي الذي يفوق (2) تعتبر مهمة وإذا كانت أقل من (2) تعتبر غير مهمة ، وإذا كانت مساوية لـــ(2) فهي غير محايدة تماشياً مع مقياس الإجابات للفقرات الموضوعة ، كما تم استخدام الانحراف المعياري لمعرفة مدى وجود التشتت من عدمه بين أوجه النظر للمشاركين في الدراسة .

وكما يبين الجدول السابق أيضاً اهتمام المشاركين في الدراسة حول مكونات مخاطر الأعمال للقطاعي المصرفي العام والخاص ، حيث تبين أن المشاركين لا يرتبطون مكونات مخاطر الأعمال التي تقدم عن طريق قطاعي المصارف العامة والخاصة من جهة أخرى ، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (**1.930**) وكما تراوح الوسط الحسابي لعبارات الفرضية الأولى من (**1.500**) وكما وحتى (**2.400**) تصاعدياً ، وهذا يؤكد بعدم وجود اختلافات بمكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع العام عن مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع الخاص محل الدراسة .

وتم استخدام اختبار (**t**) لاختبار معنوية الوسط الحسابي للعينة (**One-sample t-test**) بهدف اختبار متوسطات الإجابات والكشف عما إذا كانت هناك فروق جوهرية تدل على وجود اختلافات عن القيمة المحايدة (2) عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$) حيث تم اعتماد اختبار (**t**) على الفرضية التالية:

$$H_0: M \leq 2 \text{ الفرضية الصفرية}$$

$$H_1: M > 2 \text{ الفرضية البديلـــــة}$$

$$P - Value(Sig) < 0.05$$

حيث أن **M** هي المتوسط الحسابي والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

جدول (8) يبين نتائج اختبار t لمتوسط الإجابات

البيان	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	P-Value (Sig)
لا تختلف مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع العام عن مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع الخاص.	العينة المشاركة	40	1.930	0.902	14.309	0.000

وتشير نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الجدول السابق رقم (**8**) ، إلى انخفاض معنوية النتائج التي تم اختبارها ، حيث تبين أن القيمة الإجمالية **P-Value** تساوي (**0.000**) لجميع العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى ، وهي أقل من المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي: نرفض الفرضية البديلة (H_1) ونقبل الفرضية الصفرية (H_0) والتي تنص على وجود اختلاف بيم مكونات مخاطر الأعمال التي تقدمها المصارف الخاصة في ليبيا .

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية للدراسة :

نص الفرضية " **لا يمكن القياس بمخاطر الأعمال في المصارف التجارية من خلال دراسة تعتمد على آليات نظام المعلومات المُحاسبي** ".

ويظهر الجدول التالي رقم (**9**) تحليل آراء عينة البحث للعبارات الواردة في الاستبانة، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة وقد تم ترتيبها حسب أهميتها النسبية استناداً لمتوسط الآراء ، ومن خلال الجدول يمكن أن نستدل على ما يلي:

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول قياس مخاطر الأعمال من خلال دراسة تعتمد على آليات نظام المعلومات المحاسبي

الفرضية	رقم العبارة	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط الحسابي
الثانية	1	يمكن تبويب مخاطر الأعمال في المصرف التجاري بحسب مستواها إلى مخاطر غير جوهرية، مخاطر منخفضة، مخاطر متوسطة، مخاطر مرتفعة.	1.725	0.679	16
	2	إذا لم يستطيع المصرف التجاري تحديد المستوى المقبول من مخاطر الأعمال فلا يستطيع تحديد تلك المخاطر التي يتعامل معها.	1.825	2.844	12
	3	تقسيم الهيكل التنظيمي للمصرف التجاري بحسب خطوط الأعمال يساعد في التقدير الدقيق لمخاطر الأعمال.	1.800	00.911	13
	4	يجب على إدارة المصرف التجاري أن تأخذ في الاعتبار مخاطر الأعمال، وذلك عند تحديد متطلبات رأس المال والربحية التي يتم التوسع فيها.	1.975	0.800	9
	5	يجب على إدارة المصرف التجاري تحفيز الأعمال به من أجل تخفيض مخاطر الأعمال التي تتعرض لها.	1.925	0.764	10
	6	يعتمد تقدير مخاطر الأعمال على مصادر السجلات الداخلية للمصرف الخاص بالخسائر المحققة.	2.000	0.817	8
	7	يعتمد تقدير مخاطر الأعمال على مصادر البيانات التاريخية التي يتم الحصول عليها من جهات الإشراف والمتابعة.	1.925	0.944	11
	8	تعتبر منهجية قياس مخاطر الأعمال التي وضعتها لجنة بازل **Basel II** غير ملزمة للمصارف التجارية حيث يمكن اختبار أسلوب القياس الملائم للمصرف.	2.450	1.197	2
	9	يعتبر أسلوب المؤشر الأساس لقياس مخاطرة الأعمال في المصرف التجاري من أبسط الأساليب المتاحة، حيث لا يحتاج إلى أية متطلبات نظراً لاعتماده على الدخل الإجمالي للمصرف.	2.350	0.921	4
	10	اعتماد مؤشر الأساس لقياس مخاطر الأعمال على نسبة ثابتة من الدخل الإجمالي لتغطية خسائر مخاطرة الأعمال، يجعله أقل موضوعية نظراً للتغيرات في بيئة التشغيل المصرفية.	2.325	0.944	5
	11	يعتبر أسلوب المنهج المعياري أكثر دقة في قياس مخاطر الأعمال من أسلوب المؤشر الأساس وذلك لاعتماده على تحديد نسبة للمخاطر الأعمال لكل خط عمل.	2.550	3.071	1

	12	لا تتضمن مخاطر الأعمال كل من المخاطر التشغيلية ومخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.	2.400	1.081	3
	13	تخضع مخاطر الأعمال في المصرف إلى القياس النوعي والذي يتم ترجمته إلى قياس كمي.	2.275	1.061	6
	14	الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا والمركزية تعني تعرض المصرف التجاري لمخاطر أعمال مرتفعة.	1.775	0.767	14
	15	يتطلب قياس مخاطر الأعمال في المصرف تحديد العوامل المسببة لمكونات تلك المخاطرة.	2.125	0.944	7
	16	الالتزام بمقررات لجنة بازل وتعليمات المصرف المركزي الليبي يحد من وجود مخاطر الأعمال بالمصرف التجاري.	1.725	1.012	15
	17	في رأيي أن أفضل مدخلا للتعامل مع مخاطر الأعمال هو: – تجنب مخاطرة الأعمال. – قبول مخاطرة الأعمال. – الحد من مخاطرة الأعمال. – عدم الاهتمام بالمخاطر الأعمال. – التركيز على جزء منها.	1.500	0.679	17
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام		**2.038**	**1.065**	

وقد تم احتساب المتوسط الحسابي لكل عبارة على حدة كما هو موضح في الجدول السابق، وتم ترتيبها حسب المتوسط الحسابي تنازلياً مع ملاحظة أن العبارات التي تحصل على الوسط الحسابي الذي يفوق (2) تعتبر مهمة وإذا كانت أقل من (2) تعتبر غير مهمة، وإذا كانت مساوية لـ(2) فهي غير محايدة (**متوسطة**) تماشياً مع مقياس الإجابات للفقرات المصوغة، كما تم استخدام الانحراف المعياري لمعرفة مدى وجود التشتت من عدمه بين أوجه النظر المشاركة في الدراسة.

وكما يبين الجدول السابق أيضاً اهتمام العينة من إمكانية قياس مخاطر الأعمال في المصارف التجارية الليبية العامة والخاصة من خلال اعتمادهم على آليات ونظام المعلومات الحسابية المستخدمة حالياً في المصارف التجارية محل الدراسة، وحيث بلغ المتوسط الحسابي العام (**2.038**) وكما تراوح الوسط الحسابي لعبارات الفرضية الثانية من (**1.500**) إلى (**2.550**) تصاعدياً، وهذا يؤكد بعدم وجود إمكانية لقياس مخاطر الأعمال في المصارف التجارية الليبية من خلال دراسة تعتمد على آليات وأنظمة المعلومات المُحاسبية .

وتم استخدام اختبار (**t**) لاختبار معنوية الوسط الحسابي للعينة (**One-sample t-test**) بهدف اختبار متوسطات الإجابات والكشف عما إذا كانت هناك فروق جوهرة تدل على وجود اختلافات عن القيمة المعادلة (2) عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار :

جدول رقم (10) يبين نتائج اختبار(t) لمتوسط الإجابات

البيان	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	P-Value (Sig)
لا يمكن القياس بمخاطر الأعمال في المصارف التجارية من خلال دراسة تعتمد على آليات نظام المعلومات المُحاسبي.	العينة المشاركة	40	2.038	1.065	13.335	0.000

وتشير نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الجدول السابق رقم (**10**) إلى ارتفاع معنوية النتائج التي تم اختبارها، حيث تبين أن القيمة الإجمالية P-Value ، تساوي (**0.000**) لجميع العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية : نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على عدم وجود إمكانية قياس مخاطر الأعمال في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة من خلال دراسة تعتمد على آليات وأنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف العامة والخاصة.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة للدراسة :

نص الفرضية " **لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً لإدارة المخاطر بالمصرف على الضبط بمخاطر الأعمال** ".

ويظهر الجدول التالي رقم (**11**) تحليل آراء عينة الدراسة للعبارات الواردة في الاستبانة، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة وقد تم ترتيبها حسب أهميتها النسبية استناداً لمتوسط الآراء، ومن خلال الجدول يمكن أن نستدل على ما يلي:

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول التأثير المعنوي لدالة إحصائية لإدارة مخاطر المصرفية على ضبط بمخاطر الإعمـال

الفرضية	رقم العبارة	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط الحسابي
الثالثة	1	يلزم إعداد تعليمات مكتوبة لكل أقسام العمليات بالمصرف والعاملين بها توضح الإجراءات السليمة لأداء العمليات المصرفية.	1.500	0.599	9
	2	يلزم وجود تقييم مستمر لمكونات مخاطرة الأعمال في كل قسم من أقسام العمليات بالمصرف.	1.725	2.751	5
	3	يلزم وجود إدارة للمخاطرة بالمصرف تكون تابعة لمجلس الإدارة.	1.575	0.675	8
	4	قيام إدارة المخاطر برفع تقارير دورية عن مكونات مخاطر الأعمال الفعلية إلى مجلس الإدارة.	1.650	0.834	7
	5	تفعيل دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في ضبط المخاطر المصرفية.	1.475	0.598	10
	6	قيام الإدارة برفع توصيات لمجلس الإدارة عن كيفية تلافي الخسائر الناتجة عن مخاطر الأعمال مستقبلاً.	1.775	0.862	3
	7	الإفصاح عم السياسة المتبعة في إدارة مخاطر الأعمال يحقق المزيد من مصالح	1.650	0.736	6

		المستثمرين والمشاركين في السوق.			
	8	يتم ضبط مخاطر الأعمال في المصرف التجاري من خلال التأكد المستمر من فعالية نظم الرقابية الداخلية على مستوى خطوط أعمال بالمصرف.	1.750	0.669	4
	9	التطبيق الكامل لمبادئ الحوكمة المصرفية يعني تخفيض مخاطر الأعمال في المصرف التجاري.	1.925	0.971	2
	10	الإفصاح عن مكونات مخاطر الأعمال التي حدثت من خلال الإيضاحات المتممة لقائمة المركز المالي قد يؤدي إلى فقد سمعة المصرف.	1.950	0.904	1
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام		**1.698**	**0.759**	

وقد تم احتساب المتوسط الحسابي لكل عبارة على حدة كما هو موضح في الجدول السابق ، وتم ترتيبها حسب المتوسط الحسابي تنازلياً مع ملاحظة أن العبارات التي تحصل على الوسط الحسابي الذي يفوق (**2**) لا توجد، باعتبارها غير مهمة على أغلب العبارات ، وإذا كانت أقل من (**2**) تعتبر غير مهمة ، تماشياً مع مقياس الإجابات للفقرات السابقة المصوغة ، كما تم استخدام الانحراف المعياري لمعرفة مدى وجود التشتت من عدمه بين أوجه النظر للمشاركين في الدراسة.

وكما يبين الجدول أيضاً اهتمام العينة عن وجود تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المصرفية على الضبط بمخاطر الأعمال في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة ، وحيث بلغ المتوسط الحسابي العام بـــ(**1.475**) إلى (**1.950**) تصاعدياً ، وهذا يؤكد بوجود تأثير معنوي دال إحصائياً لإدارة المخاطر بالمصرف التجاري الليبي على الضبط بمخاطر الأعمال المصرفية .

كما تم استخدام اختبار (**t**) لاختبار معنوية الوسط الحسابي للعينة الواحدة (**One-Sample t-test**) بهدف اختبار لمتوسطات الإجابات والكشف عما إذا كانت هناك فروق جوهرية تدل على وجود اختلافات عن القيمة المحايدة (**2**) عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول (12) يبين نتائج اختبار (t) لمتوسط الإجابات

البيان	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	P-Value (Sig)
لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً لإدارة المخاطر بالمصرف على الضبط بمخاطر الأعمال.	العينة المشاركة	40	1.698	0.759	14.313	0.000

وتشير نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الجدول رقم (**12**) إلى انخفاض معنوية النتائج التي تم اختبارها، حيث تبين أن القيم الإجمالية **P-Value** تساوي (0.000) لجميع العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة: نقبل الفرضية الصفرية (H_0) ونرفض الفرضية البـــديلة (H_1) والتي تنص على وجود تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المصرفية على الضبط بمخاطر الأعمال للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة .

ولحل سؤال المشكلة الرئيسية للدراسة، تم صياغة عدد ثلاث فرضيات فرعية، واختبارها إحصائياً باستخدام اختبار (t) وعند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ وكما استخدم الباحثان برفض الفرضية البديلة (H_1) ونقبل الفرضية الصفرية (H_0) عند مستوى ذي دلالة إحصائية معنوية (0.010) وفيما يلي الجدول رقم (13) يبين ملخص نتائج اختبار هذه الفرضيات الثلاث :

جدول (13) ملخص نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

ر.م	الفرضيات	القرار المتخذ
1	لا تختلف مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع العام عن مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع الخاص.	**قبول H_0**
2	لا يمكن القياس بمخاطر الأعمال في المصارف التجارية من خلال دراسة تعتمد على آليات نظام المعلومات المُحاسبي.	**رفض H_1**
3	لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً لإدارة المخاطر بالمصرف على الضبط بمخاطر الأعمال.	**قبول H_0**

ويتضح من الجدول السابق أنه تم قبول الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الأولى والثالثة، وبذلك نصل إلى نتيجة بوجود اختلاف بين مكونات مخاطر الأعمال للمصارف التجارية العامة وبين مكونات مخاطر الأعمال عن المصارف التجارية الخاصة ، وبوجود تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لإدارة المخاطر بالمصارف التجارية على الضبط بمخاطر الأعمال على الضبط بمخاطر الأعمال ، وبرفض الفرضية البديلة (H_1) للفرضية الثانية ونصت على عدم وجود إمكانية لقياس مخاطر الأعمال في المصارف التجارية الليبية من خلال دراسة تعتمد على آليات نظام المعلومات المُحاسبي.

وبالتالي نصل إلى نتيجة إلى إجابة على سؤال الدراسة والتي تنص على الآتي :

هناك بالإمكان تقديم إطار مُقترح لقياس وإدارة مخاطر الأعمال في المصارف التجارية الليبية.

4 . 4 نتائج وتوصيات الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي في هذه الدراسة في التوصل إلى دراسة إطار كمُقترح لقياس وإدارة مخاطر الأعمال في المصارف التجارية الليبية ، وفي سبيل تحقيق هذه الدراسة نعرض لكم أهم نتائجها واقتراح توصياتها الذي قام الباحثان بتلخيصها :

4 . 4 . 1 نتائج الدراسة :

1. يوجد اختلاف في مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع العام عن مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع الخاص .
2. توصل الباحثان إلى وضع إطار مُقترح لقياس وإدارة مخاطر الأعمال يتضمن ثلاثة مستويات يغطي المستوى الأول إدارة المخاطر النوعية من خلال تأسيس قاعدة معلومات قوية لمخاطر الأعمال ، ويغطي المستوى الثاني إدارة المخاطر الكمية حيث يتم قياس مخاطر الأعمال بالاعتماد على قاعدة بيانات مالية ومُحاسبية للمصرف ، ويغطي المستوى الثالث المراجعين الداخليين والخارجيين للقيام بعملية ضبط مخاطر الأعمال .

3. توصل الباحثان إلى وجود قصور في معايير المحاسبة الدولية في إصدار معيار يعكس الممارسات السليمة بشأن القياس الكمي والقياس النوعي عن المخاطر بصفة عامة ومخاطر الأعمال بصفة خاصة.
4. لوحظ أن الإيضاح في القوائم المالية بالنسبة للمخاطر يقتصر على مجرد إيضاحات عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف وكيفية إدارتها هذا فضلاً عن أن جانباً كبيراً من الإيضاحات يرد على أنواع مختلفة من المخاطر لم تعكسها القوائم المالية وأهمها مخاطر الأعمال التي تقدمها المصارف لعملائها.
5. توصل الباحثان إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات التالية لتحقيق مستوى مناسب من الشفافية كما تطالب به اتفاقية بازل **II** .

- الأداء المالي **Financial Performance**.
- الوضع المالي **Financial Position**.
- حجم التعرض لمخاطر الأعمال **Risk Exposure** .
- المعلومات المتعلقة بالأنشطة الرئيسية التي يمارسها المصرف التجاري وكيفية إدارتها.

6. حاول الباحثان تعظيم الاستفادة من المراجعة الداخلية في المصارف التجارية بحيث يتم التركيز على مخاطر الأعمال التي يتعرض لها المصرف، وقياسها أولاً بأول وفقاً لأسس علمية سليمة حديثة ومتقدمة، بما يمكن من تحقيق الرقابة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب .
7. يرتبط تفعيل دور المراجعة الداخلية في المصارف التجارية في مجال ضبط الأعمال بتفعيل آليات ومبادئ الحوكمة في المصارف الليبية.

4 ، 4 ، 2 توصيات الدراسة المُقترحة :

1. ضرورة قيام المصارف بتطوير نظم قياس مخاطر الأعمال لديها، بحيث تستخدم أساليب قياس مُتقدمة لقياس هذه المخاطر وذلك لتحسين إدارة مخاطر الأعمال .
2. ضرورة إصدار معايير خاصة بالتقارير المالية الدولية تكون خاصة بالمخاطر الإعمال في المصارف وتحسين عملها .
3. تنفيذ اتفاقية بازل **II** بأكملها حتى نتجنب وقوع أزمات مالية مستقبلاً.
4. تطوير الفكر المُحاسبي بحيث لا تقتصر القوائم المالية على بيان بالأحداث التي وقعت بالفعل، وذلك من خلال الإفصاح الكمي والنوعي لمخاطر الأعمال في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
5. اهتمام المصارف بإنشاء إدارة مستقلة للمخاطر وتفعيلها لتحقيق أهداف المصرف الاستراتيجية وتجنب الوقوع في الأزمات وزيادة القدرة التنافسية للمصرف.
6. ضرورة تطوير وظيفة (**الرقابة الداخلية**) المتمثلة في المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية بحيث لا تقتصر فقط على الوقوف على مدى التزام العاملين بالنظم واللوائح الموضوعة بل تمتد لتركز على وظيفة التحقق من سلامة نظم إدارة مخاطر الأعمال في المصرف من حيث تحديد مخاطر الأعمال وقياسها والرقابة عليها، حتى تتحقق إدارة مخاطر الأعمال بصورة فعالة .

المراجع :

1- Anonymous , " Bank Risk Management System Failing to Meet Internal and External Demands " Financial Technology International Bulleting , 1995

2- Basel Committee in Banking Supervision , " International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards : A Reviseal Formwork " Bank For International Settlements . Basel Switzerland (JUNE , 2004) .

3- Basel Committee on Banking Supervision Conclusive Document " Principles For Enhancing Corporate Governance " , (March , 2010) .

4- Basel Committee Publication, (2006) , " Core Principles for Effective Banking Supervision"

5- Christopher, J. Godlewski , (2005) " Bork Capital and Credit Risk Taking in Imaging Market Economies", Journal of Baking Regulation , Volume 6, Number2, p.128

6- Crouny Michel, Dan Galai, Robert Mark , (2001) , " Risk Management: Comprehensive chapter on Market, Credit and Operational Risk Features an integrated Vat Frame work Heeding strategies for reducing risk " ,(McGraw-Hill U.S.A).

7- Erek S. Vangherm , (1997) , " Risk Management ", (John&Wiely and Sons,Inc.U.S.A).

8- Emett j . Vaughan , " Risk Management ", (John , Wiley and Sons , Inc , U.S.A , 1997) .

9- Ingrid Loewenton (2003), "Mastering and Managing Operational risks in banking and Financial institutions " , Published diploma , Ecole des Hates Etudes Commercials .

10- Institute of Internal Auditors UK and Ireland, (2014) , " Risk Management

Response from the Institute of Internal Auditors UK and Ireland " .

11- Koliman, J. (2003), "Operational Risk, Journal of risk and Insurance", Na (Mar 2003).

12- Hair ,J . and al. (1998), " Multivariate Analysis " Practice – Hall INC. 6th ed.

13- Fotios C . Harmantizis , (2015) , " Operational Risk Management in Financial Services and the New Basel Accord " , Working Paper " .

14- Mori T., Harada E., (2001), "Interact Measurement Approach to Operational Risk Capital Charge", Discussion Paper, Bank of Japan.

15- اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، " **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية،** (صندوق النقد العربي ، أبو ظبي، **2004**).

16 - حمدي محمود عبدالغني، **"الانعكاسات المحاسبية لسياسات واستراتيجيات التحوط"،** رسالة، ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، **2012** .

17- حكمت سيد محمد، **"منهج محاسبي مقترح لقياس إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية "،** رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عي شمس، **2010** .

18- دهمش نعيم وإسحاق أبو زر عفاف ، تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك ، **مجلة البنوك في الأردن** ، العدد العاشر ، المجلد الثاني والعشرين ، ديسمبر **2003** .

19- عبدالعال هاشم محمد، " **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقات الإنتاجية للمشروعات**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ، **1989.**

20- طارق عبدالعال حماد ، **حوكمة الشركات** ، الإسكندرية ، الدار الجامعة للنشر، **2005**.

21- محمد عبدالفتاح إبراهيم، " **نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**"، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، **2005** ، القاهرة .

22- منير إبراهيم هندي، "**الفكر الحديث في إدارة المخاطر – الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات**" ، الجزء الثاني ، منشاة المعرف ، الإسكندرية ، **2003** .

23- نبيل حشاد، "**دليلك إلى التصنيف الائتماني الداخلي والخارجي**"، الجزء الرابع من موسوعة بازل **II**"، منشورات اتحاد المصارف العربية، **2006**.

24- نبيل جبار، **"دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"** ، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان ، **2005**.

استمارة استبانة

بحث بعنوان:

أطار مُقترح لقياس وإدارة مخاطر الأعمال المصرفية ـ دراسة ميدانية على المصارف العاملة في ليبيا

تحت إشراف:

أ . د. منيرة حامد حرم سيدهم
أستاذ مشارك- كلية العلوم الاقتصادية والتصرف
جامعة تونس المنار- تونس

أ. وليد إبراهيم محمد البرغثي
محاضر مساعد- رئيس قسم المصارف والاستثمار
المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية-بنغازي

السيد الأستاذ الفاضل /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

من منطلق البحث العلمي ومتطلباته لخدمة المجتمع يقوم الباحثان بإعداد دراسة عن "**المصارف**" ويتناول أحد الموضوعات الهامة في الوقت الحالي والمطروحة على نطاق تطوير الجهاز المصرفي الليبي وهو " **مخاطر الأعمال** ".

ونأمل منكم تعاونكم المخلص معنا ، ونتقدم إليكم بخالص الشكر والتقدير لمساهمتكم في إثراء البحوث العلمية ولربطها بالواقع العملي. كما نود بأن نؤكد لكم أن " بيانات الاستمارة " سرية ولن تستخدم في غير أغراض البحث العلمي ، وأن نتائج البحث سوف تكون متاحة لكم إذا رغبتم في ذلك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحثان

القسم الأول : لا تختلف مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع العام عن مكونات مخاطر الأعمال في مصارف القطاع الخاص.

م	العبارات	مهم جداً	مهم	متوسط	غير مهم	غير مهم جداً
1	يمكن تعريف مخاطر الأعمال في المصرف التجاري على أنها احتمال تحقق خسارة ناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية ، الأفراد، النظام أو من الأحداث الخارجية.					
2	تتضمن مخاطر الأعمال في المصرف التجاري ممارسات التعيين ونظام الأمن في المصرف.					
3	تعتبر مخاطر فقد السمعة أحد مظاهر مخاطر الأعمال					

	في المصرف التجاري.					
4	يلزم أن تقوم إدارة المصرف التجاري بالتشجيع على تبني مدخل إدارة مخاطر الأعمال.					
5	ترتبط مخاطر الأعمال في المصرف التجاري بالخسائر التي قد تتحقق في الموجودات المالية.					
6	يمكن الوصول إلى مجموعة من المؤشرات تساعد على توقع الأحداث المسببة لمخاطر الأعمال في المصرف.					
7	من الضرورة وجود قاعدة بيانات أو سجلات للأحداث التي مر بها المصرف التجاري، وتسبب في حدوث مخاطر الأعمال للاستفادة منها فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية.					
8	قيام إدارة المصرف بالتخطيط لمخاطر الأعمال في المصرف يسهم في زيادة فاعلية إدارة المخاطر بالمصرف.					
9	تتضمن مخاطر الأعمال في المصرف التجاري الممارسات الخاصة بالعملاء والمنتجات والأعمال.					
10	تتضمن مخاطر الأعمال في المصرف التجاري ارباك الأعمال وفشل أنظمة المصرف.					
11	يتبنى إدارة المصرف لمفهوم ثقافة المخاطرة يؤدي إلى التقييم الفاعل والمستمر للإجراءات الرقابية التي تحد من حدوث مكونات مخاطر الأعمال.					
12	لا تتضمن مخاطر الأعمال في المصرف التجاري المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية الاليكترونية.					
13	التدريب الجيد للعاملين في المصرف من شأنه تخفيض مخاطر الأعمال.					

القسم الثاني : العبارات الخاصة بقياس المُحاسبي للمخاطر الأعمال في المصارف التجارية.

م	العبارة	مهم جداً	مهم	متوسط	غير مهم	غير مهم جداً
1	يمكن تبويب مخاطر الأعمال في المصرف التجاري بحسب مستواها إلى مخاطر غير جوهرية ، مخاطر منخفضة، مخاطر متوسطة ، مخاطر مرتفعة.					
2	إذا لم يستطيع المصرف التجاري تحديد المستوى المقبول من مخاطر الأعمال فلا يستطيع تحديد تلك المخاطر التي يتعامل معها.					
3	تقسيم الهيكل التنظيمي للمصرف التجاري بحسب خطوط الأعمال يساعد في التقدير الدقيق لمخاطر الأعمال .					
4	يجب على إدارة المصرف التجاري أن تأخذ في الاعتبار مخاطر الأعمال، وذلك عند تحديد متطلبات رأس المال والربحية التي يتم التوسع فيها.					

5	يجب على إدارة المصرف التجاري تحفيز الأعمال به من أجل تخفيض مخاطر الأعمال التي تتعرض لها.					
6	يعتمد تقدير مخاطر الأعمال على مصادر السجلات الداخلية للمصرف الخاص بالخسائر المحققة.					
7	يعتمد تقدير مخاطر الأعمال على مصادر البيانات التاريخية التي يتم الحصول عليها من جهات الإشراف والمتابعة.					
8	تعتبر منهجية قياس مخاطر الأعمال التي وضعتها لجنة بازل **Basel II** غير ملزمة للمصارف التجارية حيث يمكن اختبار أسلوب القياس الملائم للمصرف .					
9	يعتبر أسلوب المؤشر الأساس لقياس مخاطرة الأعمال في المصرف التجاري من أبسط الأساليب المتاحة ، حيث لا يحتاج إلى أية متطلبات نظراً لاعتماده على الدخل الإجمالي للمصرف.					
10	اعتماد مؤشر الأساس لقياس مخاطر الأعمال على نسبة ثابتة من الدخل الإجمالي لتغطية خسائر مخاطرة الأعمال، يجعله أقل موضوعية نظراً للتغيرات في بيئة التشغيل المصرفية.					
11	يعتبر أسلوب المنهج المعياري أكثر دقة في قياس مخاطر الأعمال من أسلوب المؤشر الأساس وذلك لاعتماده على تحديد نسبة للمخاطر الأعمال لكل خط عمل.					
12	لا تتضمن مخاطر الأعمال كل من المخاطر التشغيلية ومخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.					
13	تخضع مخاطر الأعمال في المصرف إلى القياس النوعي والذي يتم ترجمته إلى قياس كمي.					
14	الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا والمركزية تعني تعرض المصرف التجاري لمخاطر أعمال مرتفعة.					
15	يتطلب قياس مخاطر الأعمال في المصرف تحديد العوامل المسببة لمكونات تلك المخاطرة.					
16	الالتزام بمقررات لجنة بازل وتعليمات المصرف المركزي الليبي يحد من وجود مخاطر الأعمال بالمصرف التجاري.					
17	في رأيي أن أفضل مدخلا للتعامل مع مخاطر الأعمال هو: – تجنب مخاطرة الأعمال. – قبول مخاطرة الأعمال. – الحد من مخاطرة الأعمال. – عدم الاهتمام بالمخاطر الأعمال . – التركيز على جزء منها.					

القسم الثالث : العبارات الخاصة بضبط مخاطر الأعمال في المصارف التجارية.

م	العبارة	مهم جداً	مهم	متوسط	غير مهم	غير مهم جداً
1	يلزم إعداد تعليمات مكتوبة لكل أقسام العمليات بالمصرف والعاملين بها توضح الإجراءات السليمة لأداء العمليات المصرفية.					
2	يلزم وجود تقييم مستمر لمكونات مخاطر الأعمال في كل قسم من أقسام العمليات بالمصرف.					
3	يلزم وجود إدارة للمخاطرة بالمصرف تكون تابعة لمجلس الإدارة.					
4	قيام إدارة المخاطر برفع تقارير دورية عن مكونات مخاطر الأعمال الفعلية إلى مجلس الإدارة.					
5	تفعيل دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في ضبط المخاطر المصرفية.					
6	قيام الإدارة برفع توصيات لمجلس الإدارة عن كيفية تلافي الخسائر الناتجة عن مخاطر الأعمال مستقبلاً.					
7	الإفصاح عن السياسة المتبعة في إدارة مخاطر الأعمال يحقق المزيد من مصالح المستثمرين والمشاركين في السوق.					
8	يتم ضبط مخاطر الأعمال في المصرف التجاري من خلال التأكد المستمر من فعالية نظم الرقابة الداخلية على مستوى خطوط أعمال بالمصرف.					
9	التطبيق الكامل لمبادئ الحوكمة المصرفية يعني تخفيض مخاطر الأعمال في المصرف التجاري.					
10	الإفصاح عن مكونات مخاطر الأعمال التي حدثت من خلال الإيضاحات المتممة لقائمة المركز المالي قد يؤدي إلى فقد سمعة المصرف.					

انتهى